الحقوق الاقتصادية لأعضاء هيئه التدريس في الجامعات المصرية

إلهامي الميرغني

ديسمبر ٢٠٢٤

مقدمة

أهتم منذ سنوات بدراسة اقتصاديات التعليم باعتبارها معيار رئيسي لتقييم جودة التعليم في مصر وسبق ان شاركت في مؤتمر عن التعليم أعده مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام في ديسمبر عام ٢٠١٨. وتابعت مثل الملايين حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات المصرية. ولكن هذه هي المرة الأولي التي أركز فيها على أجور أساتذة الجامعات. وقد كنت في السابق انظر الي الأجور كنسبة من موازنة التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي. لكني هذه المرة ركزت البحث والتحليل لأجور أساتذة الجامعات والتي اصابتني باكتئاب شديد، لأنه كانت عندي فكرة خاطئة أنه حدث تطور في أجور أساتذة الجامعات بعد ثورة ٢٥ يناير وتم تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ولكن صدمني هيكل الأجور في ظل حد أدني على مستوي القطاع الحكومي وصل الي ٦٠٠٠ جنيه بينما أجور المعيدين والمدرسين المساعدين والمدرسين قد تكون أقل من الحد الأدنى للأجور.

وعدت بالذاكرة الي القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٠ والذي نص على ربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة. وكيف اننا بعد ٧٤ سنة من صدور القانون نناقش أجور أعضاء هيئة التدريس وأوضاعهم الاقتصادية رغم ان التعليم قاطرة التنمية في مصر وفي أي بلد في العالم. ولأساتذة الجامعات وضع متميز الا في أم الدنيا. وعرفت من خلال الدراسة لماذا تحدث مشاكل في عودة الأساتذة من جامعات دول الخليج العربي والفرق بين أجورهم هناك واجورهم في مصر.

وأول العقبات التي واجهتني هي ندرة المعلومات المنشورة وسرية بعض المعلومات خاصة ما يتعلق منها بأجور رجال القضاء والنيابة العامة لكي نجري المقارنة بين أجور الفئتين بعد ٧٤ سنة من صدور القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٠. وكما سأوضح خلال الدراسة.

لقد أهتم دستور مصر الدائم لسنة ٢٠٢٤ بالتعليم ففي **المادة (١٩)** نص على أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمرعاه أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية"

مادة (٢١)

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتعمل الدولة علي تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وتخصص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

مادة (٢٢)

المعلمون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

هذه هي النصوص الدستورية المهدرة والتي وصفها البعض بأنه دستور النوايا الحسنة وان ما تضمنه من تخصيص نسب من الإنفاق الحكومي مبالغة لا تملك الحكومة توفيرها. وتحولت هذه النصوص التي عبرت عن روح ثورة يناير وتضحيات المصريين إلى مجرد حبر علي ورق لا تنفذ ولا تحترم وتخترق ليل نهار.

لكن كل نصوص الدستور تم انتهاكها وأصبحت الممارسات على ارض الواقع منذ ٢٠١٤ وحتي الان تسير في اتجاه المزيد من التدهور وتراجع دور الدولة في الانفاق علي التعليم الجامعي. وقد حاولت خلال هذه الورقة القاء الضوء على بعض الجوانب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية لأعضاء هيئة التدريس. واعتمدت على البيانات الحكومية المنشورة رغم الصعوبات والسرية التي تحيط باجور ومميزات بعض موظفي الدولة بما يضع عراقيل أمام عمل مقارنة علمية واللجوء الي التنبؤ والتقدير لنضع أيدينا بشكل تقريبي علي أوضاع أجور بعض الفئات.

لقد حاولت قدر الطاقة عرض أوضاع أعضاء هيئة التدريس واتمني ان أكون قد اصبت بعض الحقيقة ومعذرة إذا كان هناك أي تقصير.

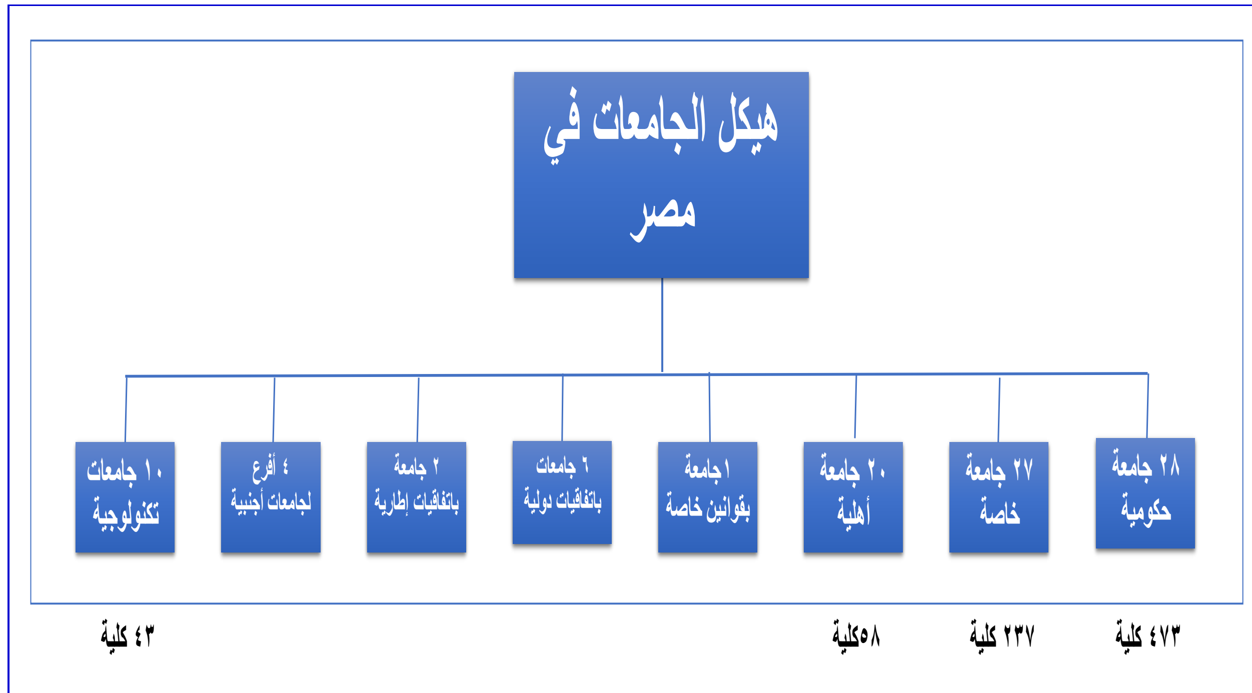
إلهامي الميرغني

١- الجامعات المصرية

أصبح لدينا ١٠٨ جامعات ما بين حكومية وأهلية وخاصة وتكنولوجية واتفاقيات إطارية ودولية بدلاً من ٤٩ جامعة عام ٢٠١٤ موزعة على النحو التالي: (٢٨ جامعة حكومية بدلاً من ٢٣ جامعة حكومية، و٣٢ جامعة خاصة بدلاً من ٢٣ جامعة خاصة، و٢٠ جامعة أهلية، و١٠ جامعات تكنولوجية، و٩ أفرع لجامعات أجنبية، و٦ جامعات باتفاقيات دولية، وعدد ٢ جامعة باتفاقيات إطارية، وجامعة بقوانين خاصة، وأكاديمية تُشرف عليها الوزارة) بالإضافة إلى المعاهد.[١]

خلال العشر سنوات الأخيرة زادت الجامعات الحكومية ٤ جامعات بينما زادت الجامعات الخاصة ٩ جامعات إضافة الي ٢٠ جامعة أهلية ويعكس ذلك ارتفاع التوجه للتعليم الجامعي الخاص وثبات وتراجع التعليم بالجامعات الحكومية.

الشكل رقم (١)

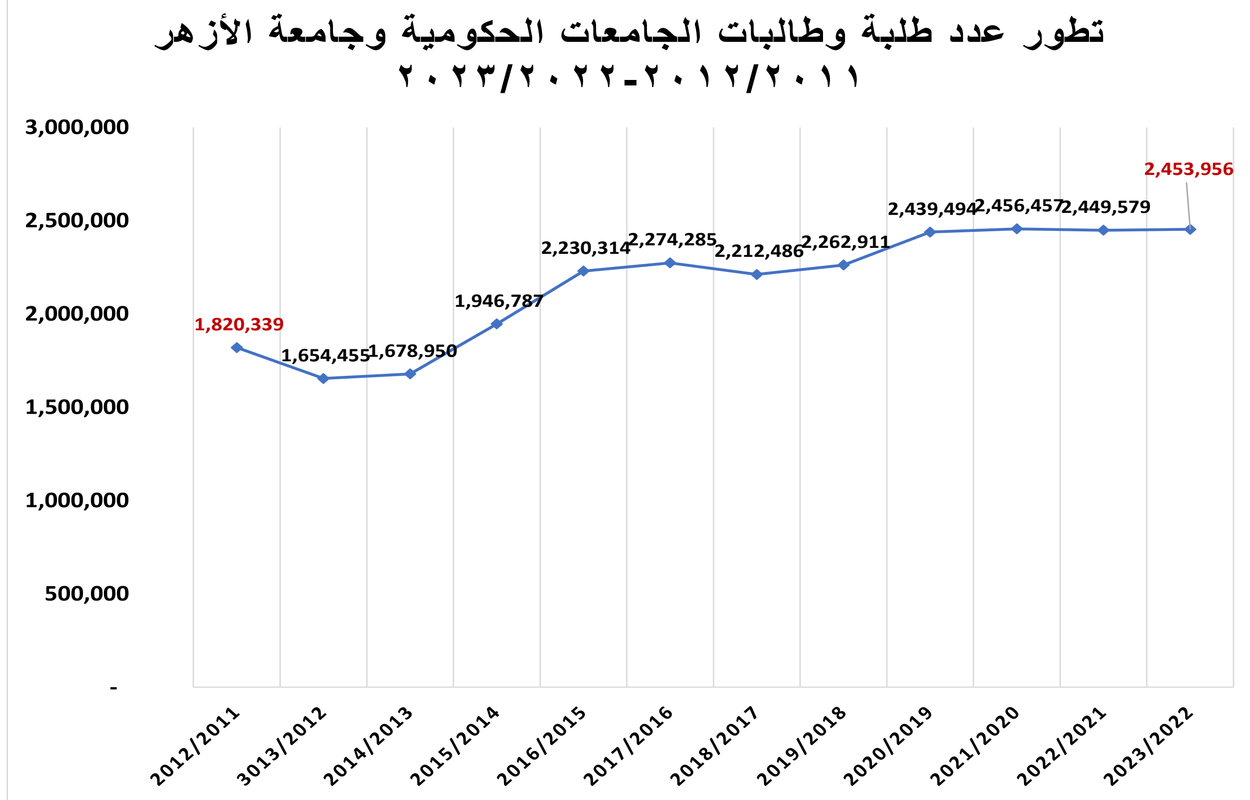


[١] - اليوم السابع – محمد صبحي - زيادة عدد الجامعات الي ١٠٨ جامعة بمختلف أنحاء الجمهورية – ١ يوليو ٢٠٢٤.

١-١ الجامعات الحكومية

يوجد في مصر ٢٨ جامعة حكومية يتعلم بها ٢,٤ مليون طالبة وطالب ويعمل بها ١١٢,٤ ألف عضو هيئة تدريس.

الشكل رقم (٢)



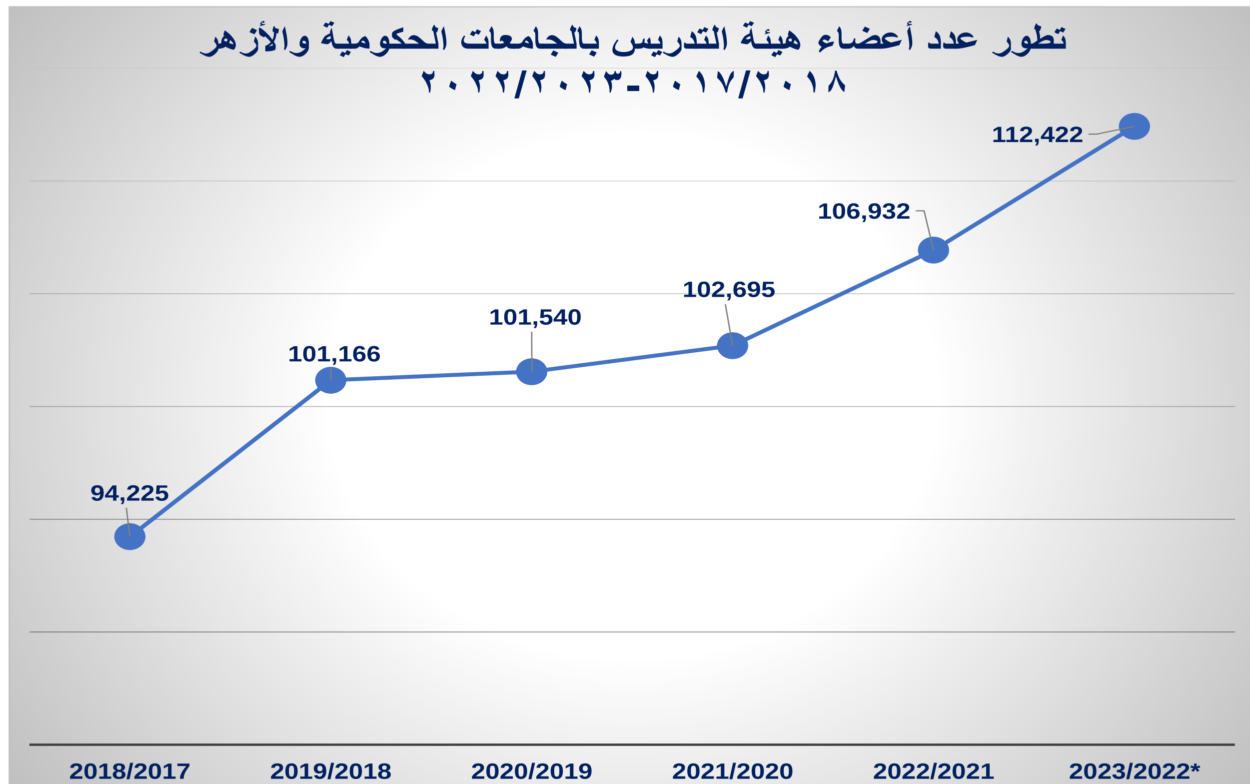
يتضح من الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) ضمن الملحق الاحصائي للدراسة ومن الشكل السابق ما يلي:

- أرتفع عدد طلاب الجامعات الحكومية والأزهر من ١,٨ مليون طالب/ة عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٢,٢ مليون طالب/ة في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم وصل الي ٢,٤ مليون طالب/ة في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- انخفض استيعاب الجامعات الحكومية للطلبة من ٩٥٪ في ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٩٠٪ في ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لصالح الجامعات الخاصة التي زادت حصتها من التعليم الجامعي.
- ارتفع عدد الأساتذة بالجامعات الحكومية من ١٣,٥ ألف أستاذ/ة سنة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ١٩,١ ألف أستاذ/ة في ٢٠٢١/٢٠٢٢، كما ارتفع عدد الإساتذة المساعدين من ١٢,٨ ألف أستاذ/ة مساعد الي ١٦,٣ ألف أستاذ/ة مساعد خلال نفس الفترة.

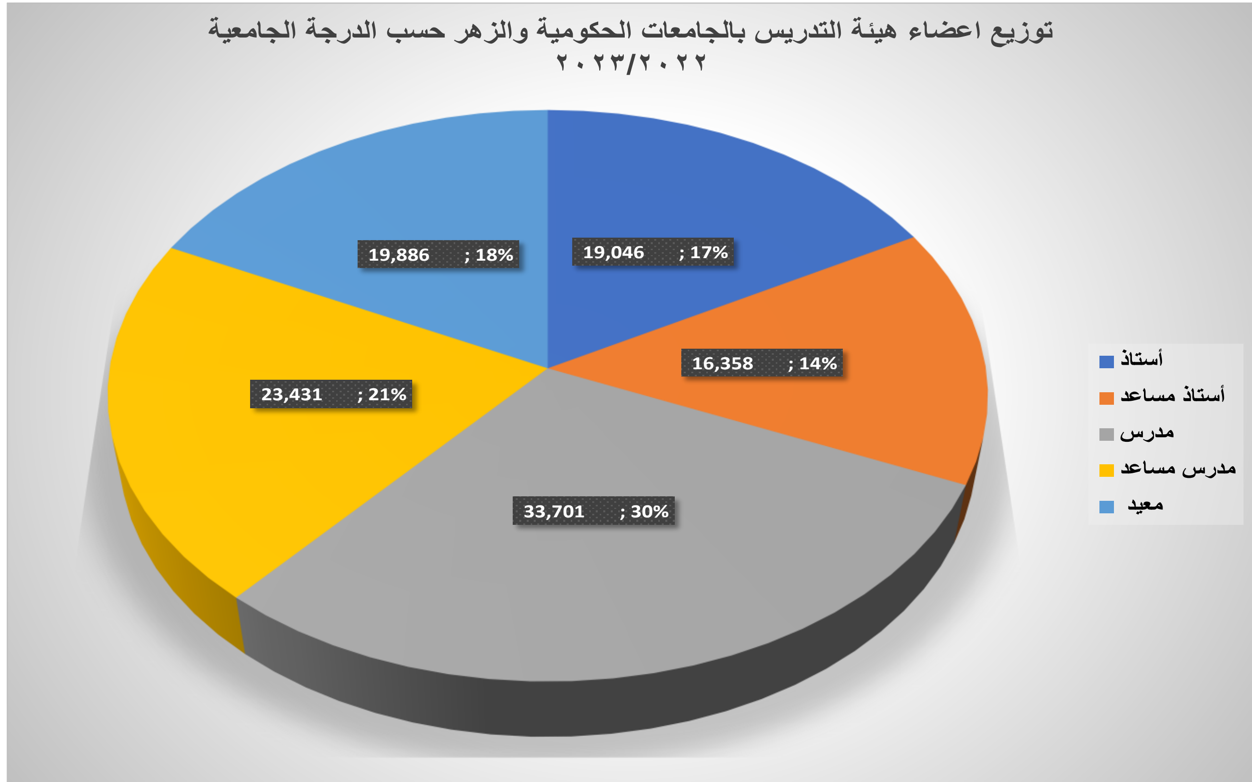
- وارتفع عدد المدرسين من ٢٨,٥ ألف مدرس الي ٣٣,٧ ألف مدرس/ة، وارتفع عدد المدرسين المساعدين من ٢١,٧ ألف مدرس/ة مساعد الي ٢٣,٤ ألف مدرس مساعد خلال نفس الفترة.
- كذلك ارتفع عدد المعيدين من ١٧,٦ ألف معيد/ة إلى ١١٢,٤ ألف معيد/ة خلال نفس الفترة.
- بذلك أرتفع عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية من ٩٤,٢ ألف عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١١٢,٤ ألف في ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

لازال التعليم الجامعي الحكومي يسيطر علي ٩٠٪ من التعليم الجامعي في مصر بينما الجامعات الأهلية والخاصة لا يتعلم بها الا ١٠٪ فقط من طلبة وطالبات التعليم الجامعي.

الشكل رقم (٣)



الشكل رقم (٤)



١-٢ الجامعات الخاصة (غير الحكومية)

أرتفع عدد الطلبة والطالبات بالجامعات الخاصة من ٨٦,٧ ألف طالب/ة سنة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١٣٨,١ ألف طالب/ة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ووصل الي ٢٦٨,٣ ألف طالب/ة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢. وقد ارتفعت حصة الجامعات الأهلية والخاصة من الطلبة من ٥٪ من إجمالي طلاب التعليم الجامعي عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١٠٪ من طلبة التعليم الجامعي عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢. جدول رقم (١)

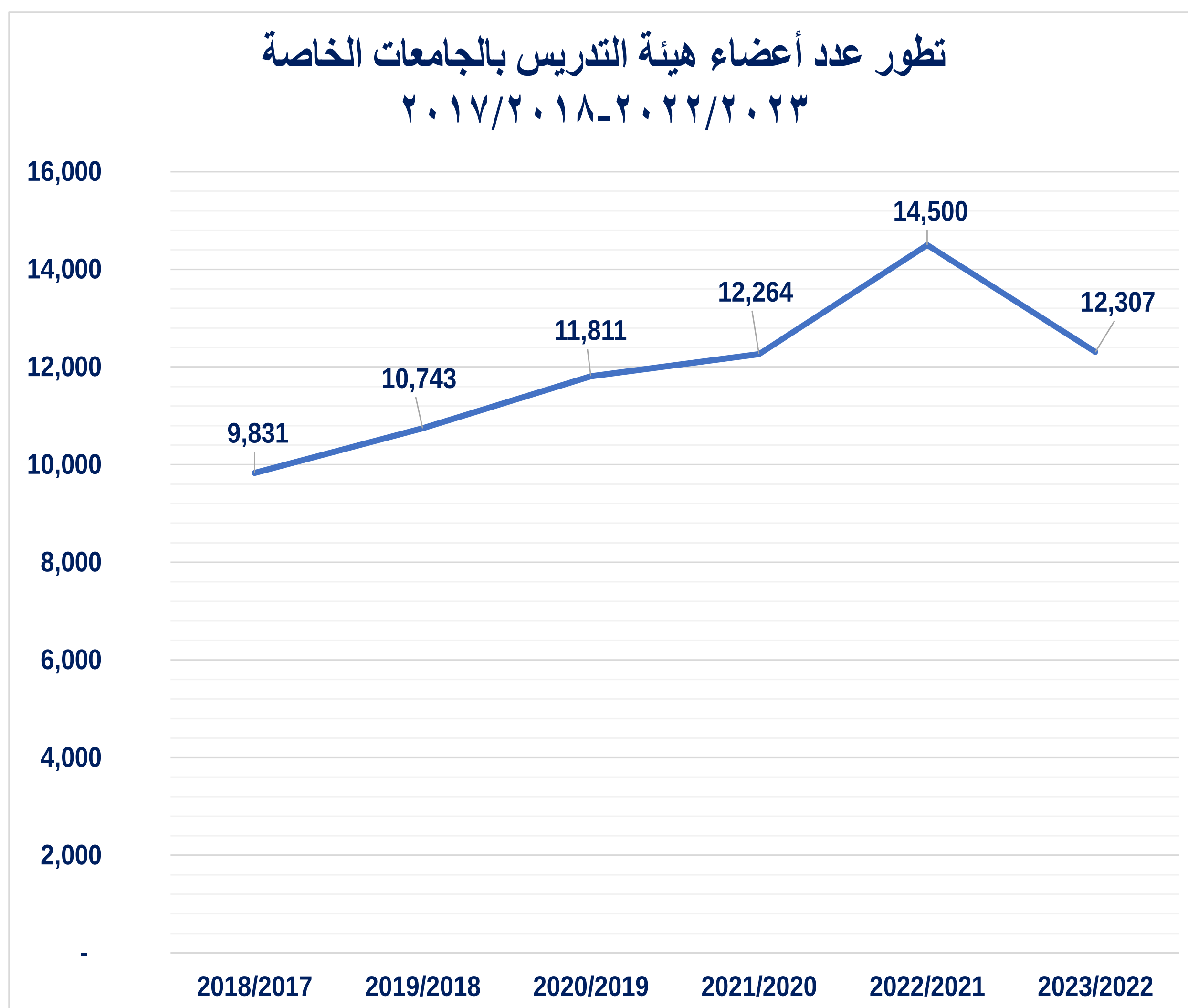
كما يوضح الجدول رقم (٣) تطور عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة. وبالرجوع الي الجدول يتضح الآتي:

- ارتفع عد الأساتذة بالجامعات الخاصة من ١,٠٩٩ أستاذ/ة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١,٥٠٧ أستاذ/ة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ثم انخفض الي ٥٨٦ أستاذ/ة في ٢٠٢٣/٢٠٢٢. وارتفع عدد الأساتذة المساعدين خلال نفس الفترة من ٧٤٦ إلى ١,٢٢٥ أستاذ/ة مساعد/ة ثم انخفض الي ٨٥٠ أستاذ/ة مساعد/ة.

- ارتفع عدد المدرسين بالجامعات الخاصة من ٢,١٣٧ مدرس/ة إلى ٣,٤٨٠ مدرس/ة ثم انخفض الي ٢,٨٨٠ مدرس/ة في العام الأخير. كما ارتفع عدد المدرسين المساعدين خلال نفس الفترة من ٢,٢٤٨ مدرس/ة مساعد/ة إلى ٣,٠٨٢ ثم انخفض في السنة الأخيرة الي ٣,٠٢١ مدرس/ة مساعد/ة.
- أرتفع عدد المعيدين من ٣,٦٠١ معيد/ة إلى ٥,٢٠٦ معيد/ة ثم انخفض الي ٤,٩٧٠ معيد/ة.

بذلك نجد تغير واضح في عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاص من ٩,٨ ألف إلى ١٤,٥ ألف ثم انخفض الي ١٢,٣ ألف. وبذلك يكون عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة قد انخفض بنسبة ١٥٪ خلال خمس سنوات.

الشكل رقم (٥)

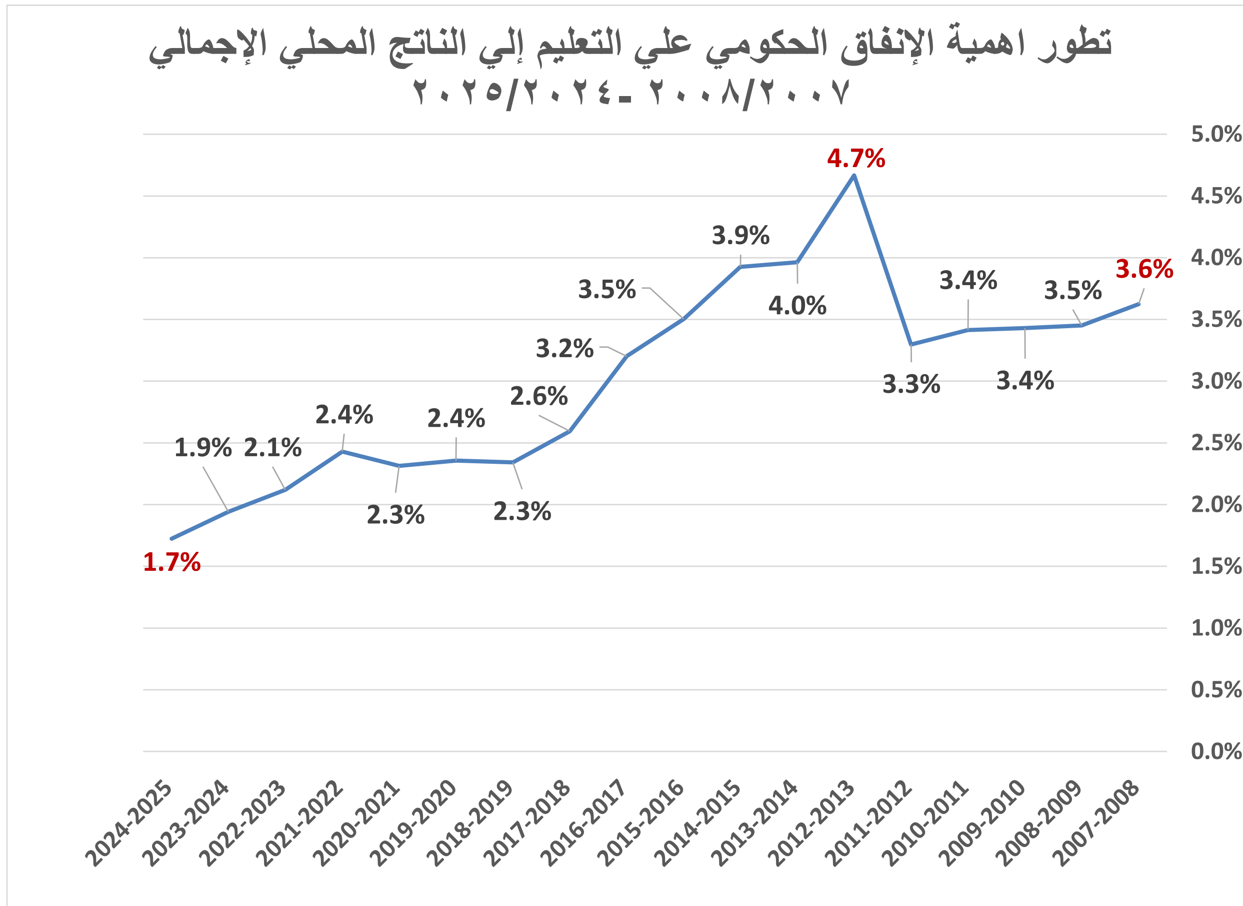


٢- موازنة التعليم

نص دستور مصر ٢٠١٤ على تخصيص ٧٪ من الناتج القومي الإجمالي للتعليم، ٤٪ للتعليم قبل الجامعي و٢٪ للتعليم الجامعي ١و% للبحث العلمي. كما توجد أهمية للتعرف على قيمة الانفاق على التعليم الي اجمالي مصروفات الموازنة العامة.

توضح بيانات الجدول رقم (٤) تطور قيمة الانفاق على التعليم بمكوناته الثلاثة مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة إجمالي مصروفات الموازنة التي تشمل (الأجور وشراء السلع والخدمات وفوائد الديون والدعم والحماية الاجتماعية والمصروفات الأخرى والاستثمارات).

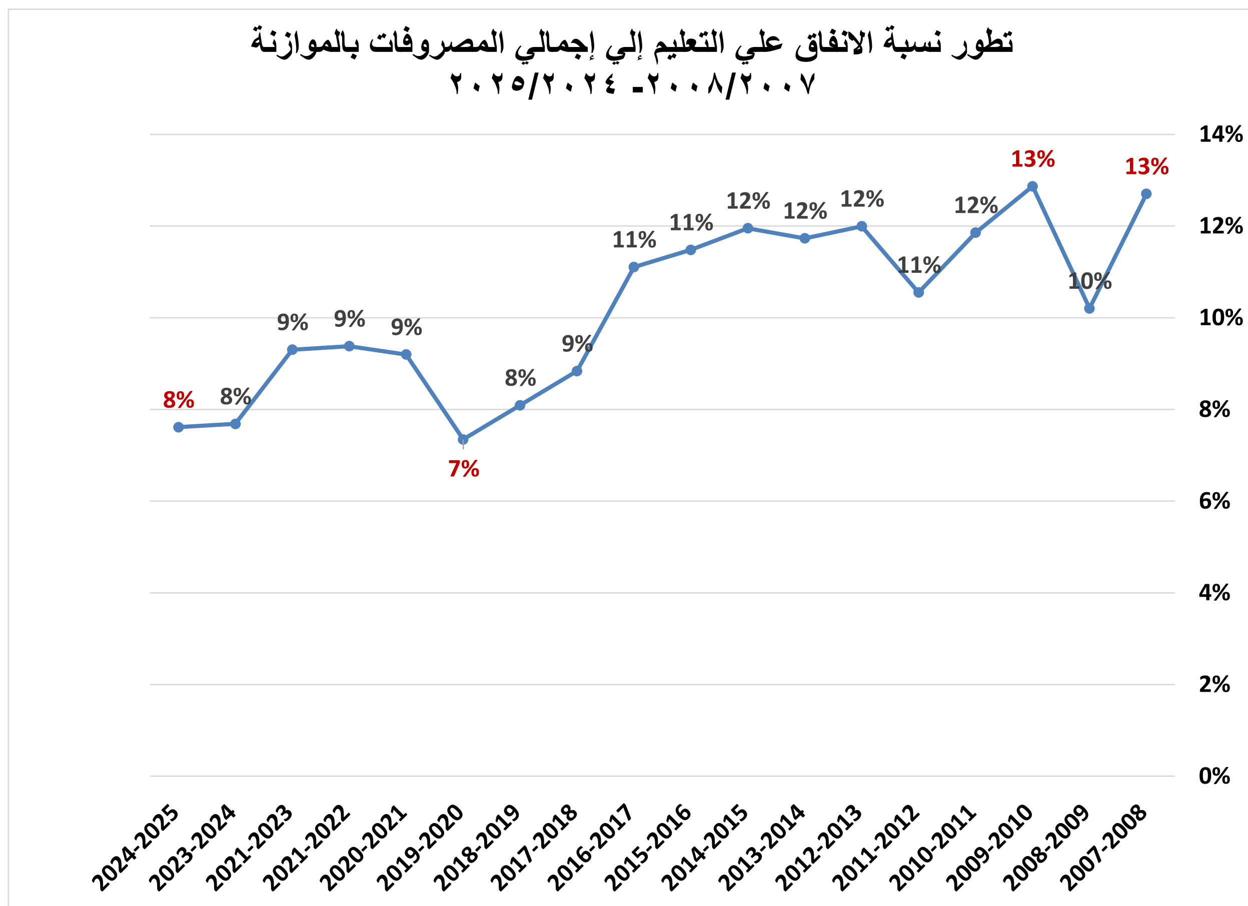
الشكل رقم (٦)



يتضح من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٦) إن مجمل الانفاق على التعليم والبحث العلمي الي الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت أهميته من ٣,٦٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٤,٧٪ في ٢٠١٢/٢٠١٣ ثم انخفض الي ٣,٥٪ في ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم وصل الي ١,٧٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

أما الانفاق على التعليم كنسبة من المصروفات العامة الحكومية فقد تغيرت من ١٢,٧٪ الي ١٢٪ ثم ١١,٥٪ ووصلت الي ٧,٦٪ فقط من إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة. وذلك ما يوضحه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (٧)



يتضح مما سبق تراجع الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة من مصروفات الموازنة العامة للدولة. وبما ان المخصص للإنفاق على التعليم في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يبلغ ٢٩٤,٦ مليار جنيه ويمثل ١,٧٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ولو طبقت النسبة الدستورية يفترض أن يكون الانفاق ١,١٩٧ مليار جنيه او تريليون و١٩٧ مليار جنيه ولو وصلنا الي هذا الرقم يمكن ان نحدث طفرة في التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي والبحث العلمي. وسيزيد الانفاق بقيمة ٩٠٢,٣ مليار جنيه عن الانفاق الحالي.

لكن تبقي الإرادة السياسية وتخصيص الموارد هو العنصر الحاكم والذي لا يقدم سوي ٢٥٪ فقط من النسبة الدستورية ولذلك نشهد تدهور التعليم على جميع المستويات، ونجد طلبة يصلون للشهادة الإعدادية وغير ملمين بالقراءة والكتابة و التكدس في الأقسام الأدبية والكليات

النظرية على حساب الأقسام العلمية والكليات العملية. ثم يأتي من يحدثنا عن ضرورة الاهتمام بالبرمجة والذكاء الصناعي؟!!!!!

٢-١ موازنة التعليم العالي

تضع وزارة المالية في مجلدات الموازنة المنشورة بيانات تخص التعليم بمختلف مكوناته بما يتضمن الجامعات والتعليم قبل الجامعي والبحث العلمي. كما توجد مجلدات تفصيلية بالموازنة يزيد عدد صفحاتها على ٤٥٠٠ صفحة وعلينا ان نبحث فيها عن المخصص للتعليم العالي حيث نجد موازنة الجهاز الإداري للدولة تضم موازنات جامعة الأزهر واكاديمية السادات للعلوم الإدارية ثم موازنة ديوان عام وزارة التعليم العالي وموازنة المجلس الأعلى للجامعات. لكن موازنات الجامعات موجودة في مجلد الهيئات العامة الخدمية ولكنه يضم بجانب الجامعات عدد من الهيئات التي تخص التعليم قبل الجامعي ومنها:

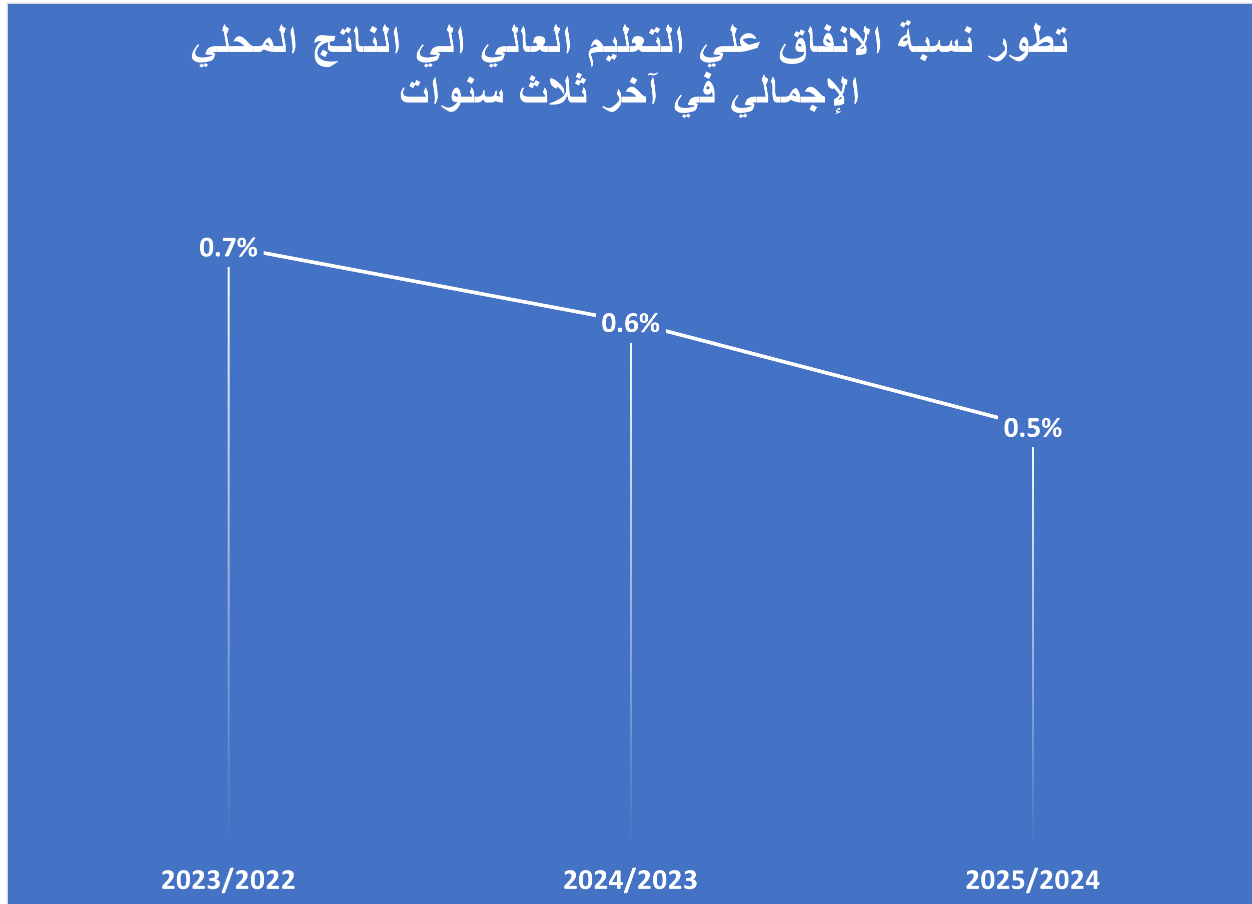
التعليم غير المحدد بمستوي ومصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني والمركز الإقليمي لتعليم الكبار، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وخدمات مساعدات التعليم وصندوق الرعاية الاجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيهم.

بحثنا عن موازنة التعليم العالي والمصروفات المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة خلال آخر ثلاث سنوات وهي موجودة في الجدول رقم (٥) ضمن الملحق الاحصائي. حيث يتضح الآتي:

- ارتفعت المصروفات المخصصة للتعليم العالي من ٦١,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى ٧٠,٢ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ثم بلغت ٨١ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- رغم نص الدستور على تخصيص ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي فإنه في موازنة العام الحالي لا تزيد عن نصف في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراجعت أهمية الانفاق على التعليم العالي من ٠,٧٪ إلى ٠,٦٪ ثم بلغت ٠,٥٪ من الناتج المحلي في العام الحالي.
- كما انخفضت أهمية الانفاق على التعليم العالي إلى إجمالي مصروفات الموازنة من ٣٪ الي ٢,٤٪ ووصلت الي ٢,١٪ في العام الأخير.
- وارتفع الانفاق على الأجور في التعليم العالي من ٤٠,٢٪ إلى ٤٨,٨٪ ثم وصل الي ٥٢,٧٪. وبالتالي فإن نصف الانفاق على التعليم الجامعي مخصص للأجور والمرتبات.

لو طبقت النسبة الدستورية للتعليم الجامعي ٢٪ من الناتج المحلي سيصل الإنفاق إلى ٣٤٢ مليار جنيه أي أن الانفاق الحالي يقل ٢٦١ مليار جنيه عن التمويل المقرر بالدستور. والتمويل الحالي لا يمثل الا ٢٥٪ فقط من الانفاق الذي فرضه الدستور.

الشكل رقم (٨)



لو تضاعف الانفاق الحالي على التعليم وفقاً للنسبة الدستورية فإن الانفاق سيزيد الي ثلاثة أضعاف الانفاق الحالي الذي لا يمثل الا ٢٥٪ فقط من التمويل المطلوب. ولو توفرت ٢٪ من الناتج المحلي فيمكن احداث طفرة حقيقية وقفزة كبري للأمام في التعليم الجامعي وأجور أعضاء هيئة التدريس.

٣- تفاصيل موازنة الأجور في التعليم العالي

إذا كنا نتحدث عن الأوضاع الاقتصادية لأعضاء هيئة التدريس وأجورهم فإننا بحاجة إلى البحث عن تفاصيل أكثر في الموازنة العامة للدولة.

٣-١ الأجور في الجامعات الحكومية

بالبحث في مخصصات الأجور في التعليم الجامعي نجد أنها بلغت ٤٢,٧ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤. جدول رقم (٦) ضمن الملحق الاحصائي. وهي تتضمن أجور أعضاء هيئة التدريس والموظفين والعمال ولم نستطيع الوصول الي نصيب الأساتذة من الأجور ونصيب الموظفين، واضطررنا للتعامل مع اجمالي الأجور الخاص بكل جامعة.

يتضح من بيانات الجدول ما يلي:

- أكبر مخصصات للأجور لجامعة القاهرة وبلغت حوالي ٥,٤ مليار جنيه يليها جامعة الأزهر ٤,٩ مليار جنيه ثم جامعة عين شمس ٤,٦ مليار جنيه و٣,٦ لجامعة الإسكندرية.
- جامعات أسيوط والمنصورة والزقازيق تجاوزت الأجور بها ٢ مليار جنيه وجامعات حلوان وطنطا وبنها وقناة السويس والمنوفية والمنيا تجاوزت الأجور بها مليار جنيه.
- جامعات الفيوم وبني سويف وكفر الشيخ وبورسعيد ودمنهور تجاوزت الأجور بها نصف مليار جنيه، أما باقي الجامعات فالأجور بها اقل من نصف مليار جنيه سنوياً.
- الأجور بالجامعات التكنولوجية لا تتجاوز ٣٥ مليون جنيه فقط في ٩ جامعات تكنولوجية.

كما سبق أن أوضحنا فإن الأجور في التعليم الجامعي تمثل ٥٢,٧٪ من المصروفات ولكن تختلف حصص مختلف الجامعات من الأجور حسب عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الموظفين والعمال.

جامعة القاهرة التي يدرس بها أكثر من ٢٠٠ ألف طالب/ة ويُدَرس بها ١٢,٥ ألف عضو هيئة تدريس الأجور بها لم تتجاوز ٥,٣ مليار جنيه شاملة هيئة التدريس والموظفين والعمال، وجامعة الأزهر التي يدرس بها ٣٧١ ألف طالب/ة ويُدَرس فيها ١٤,٢ عضو هيئة تدريس اجورهم ٤,٩ مليار جنيه. وجامعة قناة السويس التي يدرس بها ٣٨,١ ألف طالب/ة ويُدَرس بها ٢,٨ ألف عضو هيئة تدريس واجورهم بالموظفين والعمال ١,١ مليار جنيه.

رغم ذلك نحتاج للتدقيق في بعض بنود الأجور الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.

٣-٢ توزيع الأجور حسب بنود الانفاق

قد يبدو من النظرة الأولية أن أجور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والأزهر قد تضاعفت في آخر خمس سنوات ما بين ٢٠٢١/٢٠٢٠ و٢٠٢٥/٢٠٢٤ حيث ارتفع المخصص للأجور في الموازنة من ٤٧,٨ مليار جنيه الي ٩٣,١ مليار جنيه. ولكن علينا ان نربط زيادة الأجور بعدد أعضاء هيئة التدريس من ناحية ومعدلات التضخم من ناحية أخري للتعرف على هل حدثت زيادة حقيقية في الأجور أم إنها مجرد زيادة نقديه يبتلعها التضخم.

تتوزع أجور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والأزهر حسب بنود الأجور وهو ما يتضح من بيانات الموازنة خلال الخمس سنوات الأخيرة، جدول رقم (٧) يوضح عدد من الحقائق منها:

- ارتفعت قيمة الأجور وتعويضات العاملين من ٢٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٣٨,٧ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- تواكب مع الزيادات النقدية في الأجور تراجع أهميتها الي إجمالي المصروفات من ٤٣,٣٪ الي ٤١,٥٪.
- ارتفع المخصص للوظائف الدائمة من ٤,٣ مليار جنيه الي ٦ مليار جنيه، كما ارتفع المخصص للوظائف المؤقتة من ٢,٦ مليار جنيه الي ٦ مليار جنيه وهو ما يعكس زيادة اعتماد الجامعات على الوظائف المؤقتة.
- تضاعف المخصص للمكافآت من ٨,٧ مليار جنيه الي ١٥,٩ مليار جنيه بينما لم تزيد البدلات النوعية سوي زيادات طفيفة خلال اخر خمس سنوات من ٢ مليار الي ٢,٥ مليار جنيه، لكن ارتفعت المزايا النقدية من ٢٢١,٨ مليون جنيه الي ٢,٦ مليار جنيه، وارتفعت قيمة المزايا العينية من ٦٢٧,٧ مليون جنيه الي ١,٢ مليار جنيه.
- كذلك ارتفعت المزايا التأمينية من ١,٩ مليار جنيه الي ٤,١ مليار جنيه.

كل هذه التغيرات في مخصصات الأجور في الموازنة لا تعكس تطور الأجور الحقيقية لأعضاء هيئة التدريس والمرتبطة بعددهم الفعلي وعدد من هم في اعارات واجازات خاصة وربط هذه المخصصات بمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار.

٣-٣ بعض بنود أجور أعضاء هيئة التدريس

بالرجوع للبيان التحليلي للموازنة في سنوات مختلفة. جدول رقم (٨) ضمن الملحق الاحصائي نجد التالي.

- ارتفعت مكافآت الأساتذة المتفرغين من ٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٣ مليار جنيه في ٢٠٢٠/٢٠١٩ ثم وصلت الي ٧,٩ مليار جنيه في ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- مكافآت الأساتذة غير المتفرغين كانت مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ الي ٢٠١٩/٢٠١٨ ثم قفزت الي ٢٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢,٢ مليون جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٠ ثم وصلت الي ٤,٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- حافز التميز (ماجستير ودكتوراه) رغم انه أوسع من أساتذة الجامعات ويشمل موظفي الحكومة الذين يحصلون على هذه الدرجات العلمية وقد كان ٥٣ مليون جنيه في ٢٠١٦/٢٠١٥ ووصل الي ١٨٢,٥ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

- أما مكافآت البحوث الأكاديمية والتطبيقية فقد ارتفعت من ٥٨٢ مليون جنيه الي ٦٦١,٧ مليون جنيه خلال الفترة، ومكافآت الإشراف على الرسائل العملية من ٥٩٨ مليون جنيه الي ٨٠٢,١ مليون جنيه، ومكافآت ساعات البحث الزائدة عن النصاب من ٣٩ مليون إلى ٨٢,٨ مليون.
- أما بدل العمادة ووكالة ورئاسة قسم فهي رقم مخجل وقد كان مليون جنيه ثابته لمدة خمس سنوات وارتفع ليصل الي ٣,٣ مليون وهو ما يعكس هزال وشكلية هذا البدل.
- كذلك فإن بدل الجامعة تراوح ما بين ٢,٦ مليار جنيه و٣,١ مليار جنيه.

تعكس هذه الأرقام حقيقة تواضع بعض البدلات والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس.

٣-٤ حقيقة الأجور على أرض الواقع

عندما ننزل من ارقام الموازنة التي تضم الأساتذة والموظفين والعمال الي ارض الواقع الخاص بأجور أعضاء هيئة التدريس نجد حقائق مؤلمة. لو استخدمنا مربوط الدرجات الوظيفية نجدها للمعيد ٤٨ جنيه وللمدرس المساعد ٦٣ جنيه وللمدرس ٨٥ جنيه والأستاذ المساعد ١١٤ جنيه والأستاذ ١٤٠ جنيه. لذلك تتفاوت الأجور ما بين ٤,٥ ألف جنيه للمعيد وهو أقل من الحد الأدنى للأجور في الدولة و٩,٤ ألف جنيه للأستاذ.

أما الفرق بين مربوط الدرجة واجمالي الأجر فهو مرتبط بمجموعة من البدلات مثل بدل الجامعة وبدل الجودة وبدل المكتبة ومجموعة متنوعة من المكافآت تشمل مكافأة التدريس التي تتراوح ما بين ٢٥٠ الي ٥٠٠ جنيه ومكافأة التطوير التي تحسب على مربوط الدرجة ومكافأة المكتبة والريادة والبحث والاشراف ومكافأة الإشراف الجديدة.

ومن المضحكات المبكيات ورغم الطنطنة حول أهمية الجامعات الإقليمية فإن قيمة البدل الشهري للجامعات الإقليمية لا يتجاوز ٥ جنيهات للمدرس و٦ جنيهات للأستاذ المساعد و٦,٢٥ جنيه للأستاذ. هذا لتشجيع العمل في الجامعات الإقليمية في ٢٠٢٤!!!

رغم كثرة البدلات والمكافآت فإن الحصيلة الإجمالية للأجر مخجلة ومؤسفة، وان كانت هناك بعض المسكنات الضعيفة مثل مكافأة الامتحانات التي تصرف بواقع ٤١٠ يوم سنوياً ولكنها تصرف على أساسي أجر عضو هيئة التدريس في ٢٠١٥/٦/٣٠. وإذا حسبنا معدل التضخم التراكمي من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ سنجد قيم هزيلة ومخجلة. وهي لا يتم صرفها دفعة واحدة ولكن يوزع ٢٠ يوم شهرياً على مدار العام، ١٥٠ يوم في شهر يوليو و٤٠ يوم في شهر سبتمبر كل ذلك بواقع ٣٪ من المرتب الأساسي في ٢٠١٥/٦/٣٠. كما توجد بعض المبالغ التي تصرف مقابل الكتب الجامعية ولكنها تقتصر على عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس.

لو تأملنا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٠ لسنة ٢٠٢٤ والذي تضمن زيادة بعض بنود الأجر لأعضاء هيئة التدريس نجده يضم:

- عدل قيمة حافز الجودة ليتراوح ما بين ٥٠٠ جنيه للمعيد و١٢٠٠ جنيه للأستاذ.
- منح مكافأة تدريس إضافية تتراوح ما بين ٢٥٠ جنيه للمعيد و٥٠٠ جنيه للأستاذ.
- المكافأة الإضافية للإشراف على الرسائل العلمية وقيمتها ٣٠٠ جنيه للمدرس و٣٢٥ جنيه للأستاذ المساعد و٣٥٠ للأستاذ.

لذلك يعتبر هذا القرار الأخير نموذج للاستهانة والإهانة التي يتعرض لها أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن دورهم العلمي والتنموي. وبما يجعل العمل الأكاديمي بالجامعات الحكومية عمل طارد للخبرات والكفاءات العلمية. واستهانة بدور الجامعات واساتذتها للأسف الشديد.

٣-٥ الأجور في الجامعات الخاصة

حاول الباحث معرفة هياكل الأجور في الجامعات الخاصة لمقارنتها بالجامعات الحكومية حيث اتضح انها جداول غير معروفة وغير معلنة حتى لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة. وإنها تختلف بين جامعة واخري بل وتختلف داخل نفس الجامعة بين مدرس واخر او بين أستاذ وآخر داخل القسم.

وقد أفاد أحد الأساتذة من جامعة القاهرة والذي عمل لفترة في الجامعة البريطانية ان أجره في البريطانية يصل الي ثلاثة اضعاف أجره في جامعة القاهرة. وأضافت مدرسة في جامعة خاصة اخري ان اجرها لا يتجاوز ١٦ ألف جنيه وأنها لا تعرف أجور باقي المدرسين العاملين معها في نفس القسم وادارات الجامعات الخاصة تتعامل مع أجر كل عضو هيئة تدريس على انفراد.

لذلك عجزنا عن العثور علي هيكل أجور في الجامعات الخاصة للمقارنة مع الأجور في الجامعات الحكومية.

٤- مقارنة أجور أعضاء هيئة التدريس في مصر وبعض الدول العربية

عندما تحسب الدول نصيب الفرد من الدخل القومي تحسبه مقوما بالدولار الأمريكي لسهولة المقارنات على المستوي الدولي لذلك وبالرجوع للجدول رقم (٩) نجد اننا حسبنا الأجر الشهري لعضو هيئة التدريس مقوما بالدولار وصولا لقيمة الأجر السنوي.

يتضح من بيانات الجدول ان اجر أستاذ الجامعة في مصر والذي يصل الي ١٢,٥ ألف جنيه يعادل ٢٥٧ دولار شهرياً و٣,٠٨٠ دولار سنوياً، وأجر الأستاذ المساعد الذي يصل الي ١٠,٦ ألف جنيه بما يساوي ٢١٨ دولار شهرياً و٢,٦١٢ دولار سنوياً.

أما أجر المدرس والذي يصل الي ٨,٥ ألف جنيه فهو يعادي ١٧٦ دولار شهريا و٢,١ ألف دولار سنوياً وأجر المدرس المساعد ٧,٨ ألف جنيه ويعادل ١٦٠ دولار شهرياً و١,٩ ألف دولار سنوياً، أما أجور المعيدين والتي تصل الي ٧,٢ ألف جنيه بما يعادل١٤٩ دولار شهرياً و١,٧ ألف دولار سنوياً.

بذلك نكون قد أعدنا حساب أجور أساتذة الجامعات المصرية الحكومية مقومة بالدولار الأمريكي شهرياً وسنوياً.

٤ -١ مقارنة أجور هيئة التدريس في مصر وبعض دول الخليج

يوضح الجدول رقم (١٠) مقارنة أجور أعضاء هيئة التدريس في مصر والسعودية والإمارات وقطر موزعين حسب الدرجات العلمية.

- الأجر الشهري للأستاذ في الإمارات ٧,٦ ألف دولار وفي السعودية ٦ الاف دولار وفي قطر ٥,٥ ألف دولار وفي مصر ٢٥٦,٧ دولار.
- الأجر الشهري للأستاذ المساعد في الامارات ٦,٨ ألف دولار وفي السعودية ٥,٤ ألف دولار وفي قطر ٤,٣ ألف دولار وفي مصر ٢١٧,٧ ألف دولار.
- أجر المدرس في الإمارات ٥,٩ ألف دولار وفي السعودية ٤,٣ ألف دولار وفي قطر ٣,٣ ألف دولار وفي مصر ١٧٥,٦ دولار.
- تعذر معرفة أجر المدرس المساعد والمعيد في الإمارات.
- أجر المدرس المساعد في السعودية ٣,٤ ألف دولار وفي قطر ٢,٧ ألف دولار وفي مصر ١٦٠,٢ دولار.
- أجر المعيد في السعودية ٢,٥ ألف دولار وفي قطر ٢,٢ ألف دولار وفي مصر ١٤٨,٩ دولار.

توضح هذه المقارنة الفرق الشاسع بين أجور أعضاء هيئة التدريس في مصر ودول الخليج ولذلك فإن عمل الأستاذ لمدة سنة في الإمارات يعادل أجره لمدة ٣٠ سنة في مصر و٢٤ سنة في السعودية و٢١ سنة في قطر. ولذلك تمثل فرص العمل في دول الخليج مخرج مهم لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وهو ما يدفع البعض لمد فترة الإعارة او كسر الاجازة وتحمل الغرامات لأن ما يحققه في شهر قد يمثل اضعاف أجره في مصر.

٤-٢ متوسط اجر الكوادر الجامعية في مصر والدول العربية

استطعنا الحصول على متوسط اجر كادر الجامعات في ١٤ دولة عربية كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١١). إذا استبعدنا دول الخليج لنجد أن الأجور في تونس ١,٧ ألف دولار وفي

الأردن ١,٦ ألف دولار وفي المغرب ٤٩١ دولار وفي ليبيا ٤٦٠ دولار وفي السودان ٤١٧ دولار وفي الجزائر ٣٥٦ دولار.

وان متوسط الأجر الشهري لكادر الجامعة في مصر ٢٥٧ دولار ويليها اليمن ٢٥٠ دولار والعراق ١٨٩ دولار ولبنان ١٥٠ دولار وسوريا ٤٧ دولار.

توضح تلك المقارنة كيف ان أجور أساتذة الجامعات المصرية في مستوي منخفض مقارنة بدول مثل تونس والأردن والمغرب ولن نقارن مع دول الخليج التي اكتشفنا فداحة المقارنة معها.

٥- أجور أساتذة الجامعات وأجور القضاة

صدر عام ١٩٥٠ القانون رقم ١٣١ بشأن ربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة. وقد نص القانون على معادلة الدرجات كما يتضح من الجدول التالي:

معادلة وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

والوظائف المعادلة في السلك القضائي

وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠

وظائف هيئة التدريس	وظائف القضاء
الأستاذ الأول فئة أ	وكيل محكمة استئناف القاهرة
الأستاذ الأول فئة ب	وكيل محكمة استئناف الأقاليم
الأستاذ فئة أ	مستشار بمحاكم الاسئناف
الأستاذ فئة ب	رئيس محكمة ابتدائية فئة أ
أستاذ ج	وكيل محكمة ابتدائية فئة أ
أستاذ مساعد فئة أ	وكيل محكمة ابتدائية فئة ب
أستاذ مساعد فئة ب	قاضي من الدرجة الأولي
مدرس فئة أ	قاضي من الدرجة الثانية
مدرس فئة ب	وكيل نيابة من الدرجة الثانية
مساعد مدرس	وكيل نيابة من الدرجة الثالثة
معيد فئة أ	مساعد نيابة
معيد فئة ب	معاون نيابة

المصدر : الوقائع المصرية العدد ٨٤ في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٠.

والآن بعد ٧٤ سنة من صدور القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ لا تزال الفجوة شديدة الاتساع بين أجور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والسلك القضائي. والغريب ان أعضاء الهيئات القضائية هم موظفين بالدولة ويفترض ان اجورهم معلنة في الموازنة العامة للدولة.

وقد بذل الباحث جهود كبيرة لمعرفة أوضاع أجور أعضاء الهيئات القضائية فوجد ان البعض يتعامل معها كسر حربي. ولكن على سبيل المثال لدينا في مصر ٦٩,١٠٥ أستاذ جامعي واستاذ مساعد ومدرس مقابل ١٩ ألف قاضي ورئيس محكمة.[٢] ورغم حصر عدد المدرسين المساعدين والمعيديين في ٢٠٢٣/٢٠٢٢ حيث وصل عددهم الي ٤٣,٣١٧ بينما لم نعثر لحصر بأعداد أعضاء النيابة العامة من معاوني ومساعدي ووكلاء النائب العام، ومن ثم هيكل أجورهم. ولكننا اجتهدنا للتعرف على أجور القضاء وأعضاء النيابة العامة كإجماليات منشورة في الموازنة العامة للدولة.

٥ – ١ تطور المخصص لأجور القضاء وأعضاء النيابة العامة

بالرجوع الي مجلدات الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة وصلنا للمخصص الإجمالي لأجور أعضاء الهيئات القضائية والنيابة العامة وهو ما يوضحه لنا الجدول رقم (١٢) في الملحق الاحصائي.

يتضح من الجدول ارتفاع المخصص لأجور أعضاء السلك القضائي والنيابة العامة من ١٠,١ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ١٣,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٢/٢٠٢١ ووصل الي ١٨,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

كما يتضح ان الزيادات في الأجور سنوياً كانت في حدود مليار جنيه سنويا ثم تجاوزت ٢ مليار جنيه في اخر سنتين.

٥ – ٢ نموذج لبعض أجور الوظائف القضائية

حاول الباحث عمل استعلام عن حقيقة الأجور الفعلية لأعضاء السلك القضائي ولكن واجهنا صعوبة كبري لأنه توجد بعض المميزات والمخصصات التي تصرف لرجال السلك القضائي شهرياً دون المرور على موظفي الموارد البشرية في وزارة العدل.

لذلك حاولنا عمل تقديرات لبعض البنود الرئيسية والتي يوضحها لنا الجدول رقم (١٣) وهي تقديرات كمحاولة للوصول الي رؤية عامة لبعض وظائف الهيئات القضائية.

---

[٢] - اليوم السابع - إبراهيم قاسم - أمنية الموجي - مع بدء العام القضائي. قضاة مصر يحتفلون بعيدهم بعودة العمل بالمحاكم بكامل طاقتها.. ١٩ ألف قاضيًا بالهيئات المختلفة يباشرون عملهم بعد الحركة القضائية.. رجال العدالة ينتهون من أغلب القضايا خلال العطلة السنوية – ا أكتوبر ٢٠٢٤.

يتكون أجر القضاة من مرتب أساسي وجملة الأجور المتغيرة والبدلات.

يبلغ المرتب الأساسي لرئيس محكمة استئناف ٦,٠٦٨ جنيه بينما الأساسي لأستاذ الجامعة ١٤٠ جنيه. ويحصل رئيس محكمة الاستئناف على ٢٢ ألف جنيه أجور متغيرة و٧ الاف جنيه بدلات ليصل اجمالي اجره الي ٣٥,٢ ألف جنيه.

أما اجر رئيس محكمة ابتدائية (أ) فأجره الأساسي ٤,٢ ألف جنيه والأجور المتغيرة ١٥,٦ ألف جنيه والبدلات ٤,٤ ألف جنيه ليصل اجره الشامل الي ٢٤,٥ ألف جنيه. أما رئيس المحكمة الابتدائية (ب) فأجره الأساسي ٢,٨ ألف جنيه واجوره المتغيرة ١٣,٨ ألف جنيه والبدلات ٢,٩ ألف جنيه ويصل اجره الشامل إلى ١٩,٦ ألف جنيه.

أما القاضي فأجره الأساسي ٢,٨ ألف جنيه والأجور المتغيرة ١٢,٣ ألف جنيه والبدلات ٢,٩ ألف جنيه ليصل أجره الشامل الي ١٨ ألف جنيه.

لذلك توجد فجوة كبيرة بين أجور أساتذة الجامعة واجور العاملين بالقضاء والمفترض ان الجميع يعمل لدي الحكومة المصرية ويجب ان تكون جداول الأجور معلنة للجميع ولا توجد بنود وبدلات سرية لا يعرف مصدرها ولا تعرف قيمتها. وأساتذة الجامعات دورهم وتأثيرهم في عملية التنمية لا يقل عن أي فئة أخري في المجتمع. وفي كل دول العالم يوجد هيكل أجور موحد لكل قطاعات الجهاز الإداري للدولة.

٦- الحريات الاكاديمية

توجد علاقة قوية بين الحرية الأكاديمية وجودة التعليم، فلا يمكن الثقة في قدرة الجامعات على إعداد الخريجين وتأهيلهم دون حماية حقوقهم، وحماية حريات مَن يقومون بالتدريس لهم في اختيار الموضوعات، وإعداد المناهج الدراسية، واستخدام الوسائل التي تشجع الطلاب على التفكير النقدي.

إن حماية الحرية الأكاديمية تحقق تقدم المجتمعات، فلا يمكن أن تتقدم المعرفة دون حماية حرية الأساتذة في البحث العلمي، ونشر نتائجه وتدريسه لطلابهم بأية وسيلة دون سيطرة أو رقابة، وحماية حرية الطلاب في دراسة أية موضوعات تجذب اهتمامهم، والتعبير عن آرائهم.

نصَّت المادة ٢١ من دستور ٢٠١٤م على أن تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفر التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي، وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقًا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي على ألا تقل عن ٢ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصَّة والأهلية

والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

ونصَّت المادة ٢٢ على أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الركيزة الأساسية للتعليم، وتكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

ونصَّت المادة ٢٣ على أن الدولة تكفل حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي على ألا تقل عن ١ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريّين في الخارج في نهضة البحث العلمي.

ونصَّت المادة ٢٤ على أن اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة.

لكن أطيح بكل هذه النصوص ودخلت الثلاجة وتم تجميدها وظلت الحريات الاكاديمية الجامعية محاصرة ومنتهكة رغم وجود النصوص الدستورية.[٣]

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حدثت إصلاحات في النظام التعليمي في الجامعات؛ حيث تمَّ إجراء انتخابات حرة للاتحادات الطلابية، والمناصب الإدارية في الجامعات، وتمَّ كسر سيطرة الأجهزة الأمنية على الجامعات؛ فلم تعد تتدخل في الشؤون الجامعية بشكل مباشر. كما تمَّ وضع خطط لتعديل القوانين المقيدة التي تحكم الجامعات، وبدأت المناقشات حول إصلاح الجامعات، وضرورة أن يكون لها ميزانياتها الخاصَّة.

وتمَّ إرسال مشروع قانون إلى الأقسام العلمية في الجامعات لإبداء الرأي فيه وتقديم المقترحات. وهذا يعني احترام إرادة المجتمع الأكاديمي في التشريعات التي تنظم العمل في الجامعات؛ لذلك بدأت الآمال ترتفع من أجل الإصلاح في الجامعات.

٣- https://future-studies-forum.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA

كما بدأ أساتذة الجامعات يقومون بدورهم المجتمعي في مناقشة مستقبل الجامعة، ووضع المعايير التي تكفل استقلالها. ففي ١٧ فبراير ٢٠١١م، تجمع عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة لمناقشة مستقبل الجامعات، وشاركت حركة ٩ مارس قي الإعداد لهذا المؤتمر، وكانت التوقعات عالية؛ حيث طالب المؤتمر بإنهاء تدخل الأمن في شؤون الجامعات. وتركزت مناقشات المؤتمر على إجراء انتخابات حرة لكل المناصب الإدارية (رئيس قسم –عميد – رئيس جامعة)، وإجراء عملية إصلاح شامل لمرتبات أعضاء هيئة التدريس التي يعترف الجميع بأنها منخفضة للغاية.

كما طالب الأساتذة بقانون جديد يُنظِّم الجامعات القومية، ولائحة طلابية جديدة تدخل إصلاحات في مجال الحوكمة وتوفير الحماية للحرية الأكاديمية وحرية التعبير داخل الحرم الجامعي.

وبالرغم من التقدم الذي حدث في بعض القضايا مثل انتخابات الاتحادات الطلابية والمناصب الإدارية والتقليل من سيطرة أجهزة الأمن على الجامعات؛ إلَّا أن ذلك لم يشكل التغيير الذي كان يطمح له الكثيرون.

شهدت الحريات الأكاديمية انفراجه بعد ثورة يناير ٢٠١١ وتمت انتخابات ديمقراطية للاتحادات الطلابية وتم انتخاب عمداء الكليات ورؤساء الجامعة وتم عمل تحسينات على أجور أعضاء هيئة التدريس ولكن سرعان ما توقفت هذه الحريات وعدنا لما قبل يناير من حيث تعيين عمداء الكليات ورؤساء الجامعات وسيطرة الأجهزة الأمنية وتدخلها في كل ما يخص الحريات الأكاديمية ووضع القيود على التبادل الأكاديمي والاستضافة. كما تم تشديد القيود علي سفر الأساتذة ومشاركتهم في المؤتمرات العلمية بالخارج وتقييد حق أعضاء هيئة التدريس في التعبير عن الرأي وتقييد حرية العديد منهم والتحقيق مع العشرات بسبب ممارستهم العلمية داخل الجامعات.

كما جاء في تقرير مؤسسة حرية الفكر والتعبير المقدم " للحوار الوطني " أنه في يناير ٢٠١٥ أصدر الرئيس السيسي تعديلا جديدا على قانون الجامعات ينظم حالات عزل عضو هيئة التدريس وإجراءات مساءلته. ونصت المادة ١١٠ المعدلة من القانون على معاقبة عضو هيئة التدريس بالعزل في ٤ حالات هي: "إذا اشترك أو حرض أو ساعد على العنف أو أحداث الشغب داخل الجامعات أو أي من منشآتها، إذا مارس أي من الأعمال الحزبية داخل الجامعة، وإذا أدخل سلاحاً من أي نوع أو مفرقعات أو ألعاب نارية أو مواد حارقة أو أدوات تعرض الأفراد والمنشآت والممتلكات للضرر والخطر، أخيرا إذا ارتكب أي فعل يزري بشرف عضو هيئة التدريس أو يمس بنزاهته وكرامته وظيفته[4]."

[4] - https://afteegypt.org/research/research-papers/2023/06/27/34754-afteegypt.html

تنافي تلك البنود المادة ٧٤ من الدستور والتي تنص على حق المواطنين في تكوين أحزاب سياسية. كما تثير تلك التعديلات تساؤلات حول الحقوق السياسية والمدنية والحريات الشخصية لأساتذة الجامعات. وتقيد مساهمتهم في المجال السياسي وممارستهم لحق التعبير عن الرأي والمشاركة في الشأن العام. وفي الحقيقة تهدف هذه التعديلات بشكل رئيسي إلى إقصاء وعزل الأساتذة ذوي الأفكار والآراء المعارضة للنظام. كما تعطي تلك التعديلات سلطات للجامعة ليست من اختصاصها. فالجامعة مؤسسة اكاديمية من أين لها أن تحدد نشاط الأستاذ الحزبي أو إثارته للشغب والعنف إلا بالاعتماد على تقارير أمنية، وهو ما يسمح بتغلغل الأجهزة الأمنية في الجامعة وشئون أعضاء هيئة التدريس بدون وجه حق.

أما تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان فجاء فيه: ولا يقتصر الامر هنا على الأجهزة الأمنية فقط، بل امتدت أذرعها إلى الجامعات والمجتمع الأكاديمي نفسه عبر الجامعات والمعاهد، أيضًا، كما لم يكتفى بمعاقبة الأكاديميين والأساتذة والباحثين بعقوبات إدارية متعسفة، بل أيضًا أصبحت العقوبة مرتين، مرة بشكل إداري بقرارت وتحقيقات تعسفية، ومرة أخرى بشكل جنائي بحبسهم على ذمة قضايا رأي. ومن هنا تقترح الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عددًا من التوصيات التي ربما تساهم ولو قليلًا في تحسين وضع الحريات الأكاديمية[5].

- سرعة الإفراج عن جميع الباحثين والأساتذة والأكاديميين المحبوسين احتياطيًا على ذمة قضايا سياسية أو الذين قيد المحاكمة أو صدر ضدهم أحكام في قضايا رأي.
- توقف أجهزة الأمن عن ترصد الباحثين والأساتذة الجامعيين والبحث في نواياهم.
- عودة جميع الأساتذة المفصولين تعسفيًا أو الموقوفين عن العمل أو الذين أُجبروا على الاستقالة، إلى مناصبهم مرة أخرى.
- **تفرقة إدارة الجامعات المصرية بين ما هو عمل سياسي، وما هو عمل أكاديمي محض، والتوقف عن معاقبة الأساتذة إداريًا طبقًا لمواقفهم وآرائهم السياسية.**
- تعزيز استقلالية الجامعات واستقلالية قرارات مجالس الإدارة، دون أي تدخل مباشر أو غير مباشر أو ضغوط أمنية عليهم.
- دعم حق الباحثين في اختيار الموضوعات التي يرونها مناسبة من أجل العمل عليها.
- ضمان حق الأساتذة في التعبير عن آرائهم في إطار عملهم الأكاديمي أو خارجه بكل حرية ودون خوف أو مواربة.
- عدم تدخل الأجهزة الأمنية في اختيار مجالس إدارات الجامعات وتعيينها، وأن تعود مجالس الإدارة بالانتخاب مرة أخرى.

---

5 - https://www.anhri.info/?p=28043

- تعزيز العمل الطلابي وتفعيله داخل الجامعات، وعلى رأسه عودة الاتحادات الطلابية المنتخبة بشكل نزيه.

٧- خصخصة التعليم الجامعي

منذ سنوات يدور الحديث حول خصخصة التعليم الجامعي وقد تم ذلك من خلال انشاء اقسام داخل الكليات باللغة الإنجليزية والفرنسية ومصروفات تقترب من مصاريف الجامعات الخاصة، كما تم رفع الرسوم الدراسية بحيث أصبحت تشكل عبئ على الطلاب واسرهم. كما بدأ أنشاء اقسام ودراسات بالتعاون مع جامعات أجنبية. إضافة الي تقليص الانفاق على التعليم الجامعي الحكومي والمجاني. وأخيراً وصلنا الي دعوة علنية بأن تدبر الجامعات مواردها المالية بعيداً عن الموازنة العامة للدولة.

تقدم النائب أشرف أمين عضو مجلس النواب بطلب إحاطة للمستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس مجلس النواب لتوجيهه إلى الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء والدكتور خالد عبد الغفار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان والدكتور والدكتور محمد أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، طلب فيه من الحكومة التفكير من خارج الصندوق لاعتماد مختلف الجامعات الحكومية على تمويل ميزانيتها من مواردها الذاتية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة[6].

وأكد ضرورة أن يعقد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان ووزير التعليم العالي والبحث العلمي سلسلة من الاجتماعات العاجلة والمكثفة مع مختلف رؤساء وقيادات جميع الجامعات الحكومية لدراسة مختلف المشروعات الاقتصادية والاستثماريّة والصناعية والزراعية وغيرها التي يمكن أن تقوم بها الجامعات الحكومية داخل مختلف المحافظات والمدن والمراكز والأحياء والقرى الواقعة في نطاق مختلف الجامعات الحكومية على مستوى الجمهورية، على غرار ما يتم من مشروعات داخل جامعة القاهرة.

وأشاد النائب أشرف أمين باستعراض مجلس جامعة القاهرة برئاسة الدكتور محمد سامي عبد الصادق رئيس جامعة القاهرة لكتاب الدكتور وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالموافقة على تأسيس شركة تصنيع منتجات اللحوم، وشركة جامعة القاهرة لتسويق الخدمات الاستشارية والبحوث والابتكارات الهندسية، وشركة جامعة القاهرة لإدارة واستثمار الأصول المعنوية، وموافقة مجلس جامعة القاهرة بالبدء في تأسيس شركة تابعة لكلية التجارة باسم "شركة جامعة

---

[6] - القاهرة ٢٤ - تخفيفا عن الدولة.. تحرك برلماني يطالب باعتماد الجامعات الحكومية على تمويل ميزانيتها من مواردها الذاتية – ١ ديسمبر ٢٠٢٤.

القاهرة للخدمات والاستشارات المالية والإدارية" تعتمد على خدمات المحاسبة والمراجعة والتسويق والموارد البشرية والخبرة الاكتوارية تحمل اسم خبراء الأعمال للخدمات والاستشارات المالية والإدارية والتأمينية والإكتوارية، معربًا عن ثقته التامة في قدرة جامعة القاهرة العريقة على توفير جميع مواردها المالية ذاتيًا وتحقيق فائض لديها وعدم الاعتماد نهائيًا على الموازنة العامة للدولة في غضون السنوات القليلة المقبلة.

جاء الرد من الدكتور عمرو هاشم ربيع [٧] " في بلادنا، يبدو أن الدولة ومؤسساتها هي من يقود خرق الدستور، فرغم كون هذا القانون الأساسي هو من قام النظام السياسي بوضعه وفق أطر، توافق الجميع عليها، إلا أنه سرعان ما وجدنا بعد بضعة أشهر من وضع هذا الكيان القانوني الكبير، أن الخرق جاء من واضعه أو ممن أصدره، وهو ذاته من يشنف الآذان يوما بعد يوم، بأنه يحافظ عليه ويمسك بتلابيبه.

عديد مواد الدستور تخرقها الدولة جهارا نهارا، دون أن تجد رقيبا معتبرا يحاسبها على هذا الخرق. غياب مؤسسات الرقابة، أو العمل على طمسها، وكذلك تأميمها في كل يوم تفتكس فيه الأذهان؛ لتأميم ما يجعل الخرق يتم دون رقيب أو حسيب". ويتساءل " هل الجامعة تقوم ببيع منتجها التعليمي أو العلمي للطلبة أنفسهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فهنا يجب أن يقف المرء بقوة؛ لكي يستفهم عن سبب ذلك، وتداعياته، وعلاقته بالدستور، وواجبات الدولة والتزاماتها بحق الجامعات الحكومية".

"الشاهد أن الدولة خرقت كل ما سبق، فلا هي خصصت تلك النسب المالية للتعليم الذي تديره سواء بالنسبة للتعليم الجامعي أو قبل الجامعي أو البحث العلمي، ولا هي منعت التعليم الخاص؛ كيلا يستوحش داخل مؤسسات التعليم العام، بل أنها حتى لم تكلف نفسها؛ كي تتسق مع ذاتها، فتقوم بتعديل الدستور بإلغاء المجانية، وتريح الناس من ازدواجيتها وضحكها على ذاتها والناس في التمسك الورقي بنصوص، تتغنى بها في تراثها العتيق المزدهر، والذي أنجب قمم وجهابذة من الرجال والسيدات الذين أبدعوا في مجالات الطب والهندسة والسياسة والأدب والقانون والاقتصاد والزراعة والصناعة، سواء داخل مصر أو خارجها.

الناظر إلى ما يحدث داخل الجامعات الحكومية اليوم، يصاب بحالة من الدهشة بالخرق المفزع للدستور بشأن مجانية التعليم. منذ عقدين تقريبا كان الطالب خريج الثانوية العامة يدفع نحو ١٥٠ جنيها رسوما سنوية، طالما بقي بالجامعة، اليوم ارتفع هذا المبلغ، حتى وصل إلى ٤٥٠٠ جنيه للعام الدراسي الواحد. في حالة التقدم للدراسة بالشعبة الإنجليزية أو الفرنسية أصبح المبلغ يربو من ٤٥٠٠٠ جنيه. بالطبع إذا كان الطالب عربيا أو أجنبيا ودخل على الموقع الإلكتروني

---

[٧] - الدكتور عمرو هشام ربيع - بسبب غياب وسائل الرقابة.. نكسة دستورية قادمة في مجانية التعليم! – مصر ٣٦٠ – ٣ ديسمبر ٢٠٢٤.

"أدرس في مصر" والتحق بالجامعة الحكومية، فإنه سوف يدفع أضعاف هذا المبلغ بالدولار أو اليورو، وهذا الأمر الأخير تحديدا لا غضاضة منه، لأنه يدعم الموارد الجامعية دون المساس بالمجانية للمواطن المصري. "

ثم يتحدث عن اعارة أعضاء هيئة التدريس وهجرة الأدمغة بتشجيع من الدولة وبرامج الشراكة التي تقوم بها الكليات المختلفة. هذه العملية كانت تكلف الطالب الواحد في ذلك التاريخ، ما يربو من ١٠ آلاف جنيه. اليوم تصل تلك التكلفة في بعض الجامعات الحكومية إلى ٦٥ ألف جنيه.

لذلك تشكل الهجمة الحالية على التعليم الجامعي محاولة جديدة للقضاء على التعليم الجامعي المجاني في مصر بما يؤثر على مستقبل التنمية في مصر ومستقبل الأجيال القادمة.

٨- التوصيات

من خلال العرض السابق للأوضاع الاقتصادية والموازنات الحكومية المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية توصلنا الي عدد من التوصيات هي:

- ضرورة الالتزام باستمرار تمويل الدولة للتعليم الجامعي المجاني وتنفيذ نسب التمويل التي اقرها دستور ٢٠١٤ وهي ٢٪ للتعليم الجامعي و١٪ للبحث العلمي.
- تطوير أجور أعضاء هيئة التدريس لتوفر حياة كريمة لهم بدلاً من الوضع الحالي للأجور.
- لا يوجد فرق بين الأوضاع الاقتصادية والحريات الاكاديمية فكلاهما ضرورة لتطوير الجامعات الحكومية ودورها في عملية التنمية.
- التصدي الحازم ضد محاولات خصخصة التعليم الجامعي وتخلي الدولة عن دورها في تمويل التعليم العالي.

الملحق الإحصائي للدراسة

جدول رقم (١)
تطور عدد الطلبة والطالبات بالجامعات المصرية الحكومية والأزهر والجامعات الخاصة
٢٠١٢/٢٠١١-٢٠٢٣/٢٠٢٢

السنوات	الجامعات الحكومية والأزهر			الجامعات الخاصة			إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة		
	طلبة	طالبات	الجملة	طلبة	طالبات	الجملة	طلبة	طالبات	الجملة
٢٠١٢/٢٠١١	١,٠٢٩,٢١١	٧٩١,١٢٨	١,٨٢٠,٣٣٩	٥١,٩٢٣	٣٤,٨٦١	٨٦,٧٨٤	١,٠٨١,١٣٤	٨٢٥,٩٨٩	١,٩٠٧,١٢٣
٣٠١٣/٢٠١٢	٨٣٦,٩٧٥	٨١٧,٤٨٠	١,٦٥٤,٤٥٥	٥٥,٨٩٢	٣٨,٥٩٦	٨٦,٤٩١	٨٩٢,٨٦٧	٨٥٦,٠٧٦	١,٧٤٨,٩٤٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٣٤,٥٦٥	٨٤٤,٣٨٥	١,٦٧٨,٩٥٠	٦٤,٥٦٦	٤٧,٠٤١	١١١,٥٢٢	٨٩٩,١٣١	٨٩١,٤٢٦	١,٧٩٠,٥٥٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٩٢٦,٧٦٣	١,٠٢٠,٠٢٤	١,٩٤٦,٧٨٧	٦٢,٦٦٠	٤٨,١٩٩	١١٠,٨٥٩	٩٨٩,٤٢٣	١,٠٦٨,٢٢٣	٢,٠٥٧,٦٤٦
٢٠١٦/٢٠١٥	١,٠٤٤,٢١٥	١,١٨٦,٠٩٩	٢,٢٣٠,٣١٤	٧٧,٠٤٧	٦١,٠٨٠	١٣٨,١٢٧	١,١٢١,٢٦٢	١,٢٤٧,١٧٩	٢,٣٦٨,٤٤١
٢٠١٧/٢٠١٦	١,٠٩١,٣٦٩	١,١٨٢,٩١٦	٢,٢٧٤,٢٨٥	٨٥,٠٣٩	٦٩,٨٧٢	١٥٤,٨٣٥	١,١٧٦,٤٠٨	١,٢٥٢,٧٨٨	٢,٤٢٩,١٩٦
٢٠١٨/٢٠١٧	١,٠١٩,٩٠٨	١,١٩٢,٥٧٨	٢,٢١٢,٤٨٦	٩٢,١٠٣	٧٨,٣٣٢	١٧٠,٤٣٥	١,١١٢,٠١١	١,٢٧٠,٩١٠	٢,٣٨٢,٩٢١
٢٠١٩/٢٠١٨	١,٠٦٠,٠٧١	١,٢٠٢,٨٤٠	٢,٢٦٢,٩١١	١٠٦,٣١٨	٨٨,٤٨٥	١٩٤,٨٠٣	١,١٦٦,٣٨٩	١,٢٩١,٣٢٥	٢,٤٥٧,٧١٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	١,١٥٩,٨٨١	١,٢٧٩,٦١٣	٢,٤٣٩,٤٩٤	١١١,٩٠٥	٩٥,٢٤٩	٢٠٧,١٥٤	١,٢٧١,٧٨٦	١,٣٧٤,٨٦٢	٢,٦٤٦,٦٤٨
٢٠٢١/٢٠٢٠	١,١٦٣,٦٠٨	١,٢٩٢,٨٤٩	٢,٤٥٦,٤٥٧	١٢٤,٤٦٥	١٠٥,١٥٨	٢٢٩,٦٢٣	١,٢٨٨,٠٧٣	١,٣٩٨,٠٠٧	٢,٦٨٦,٠٨٠
٢٠٢٢/٢٠٢١	١,١٤٩,٣٥٤	١,٣٠٠,٢٣٤	٢,٤٤٩,٥٧٩	١٢٣,٩٩٤	١٠٤,٩١٧	٢٢٨,٩١١	١,٢٧٣,٣٣٩	١,٤٠٥,١٥١	٢,٦٧٨,٤٩٠
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١,١٥٦,٢١٤	١,٢٩٧,٧٤٢	٢,٤٥٣,٩٥٦	١٤٥,٤٨٧	١٢٢,٨٣٤	٢٦٨,٣٢١	١,٣٠١,٧٠١	١,٤٢٠,٥٧٦	٢,٧٢٢,٢٧٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - التعليم - سنوات مختلفة .

جدول رقم (٢)

تطور عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بالجامعات الحكومية والأزهر موزعين حسب الجنس

٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢٣

الدرجة العلمية	الجنس	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٢	*٢٠٢٢/٢٠٢٣
أستاذ	ذكور	٨,٨٣٩	١٠,٠١٧	٩,٣٧٥	٩,٥٢٥	١١,٧٠٣	
	اناث	٤,٦٥٣	٤,٩٥٩	٥,٢٤٠	٥,٢٨١	٦,١٤٣	
	الجملة	١٣,٤٩٢	١٤,٩٧٦	١٤,٦١٥	١٤,٨٠٦	١٧,٨٤٦	١٩,٠٤٦
أستاذ مساعد	ذكور	٧,٧٣١	٨,٥٧٩	٨,٣٨١	٨,٨٢٦	٨,٧٩٧	
	اناث	٥,١٣٨	٥,٦٠٩	٦,٠٢٠	٦,٥٤٨	٦,٥٠٦	
	الجملة	١٢,٨٦٩	١٤,١٨٨	١٤,٤٠١	١٥,٣٧٤	١٥,٣٠٣	١٦,٣٥٨
مدرس	ذكور	١٤,٨٤٩	١٦,٢١٣	١٥,١٤٩	١٤,٩٧٤	١٥,٩٧٩	
	اناث	١٣,٦٧٤	١٤,٦٧٠	١٥,٠٥٢	١٥,٤٦٠	١٥,٣٧٠	
	الجملة	٢٨,٥٢٣	٣٠,٨٨٣	٣٠,٢٠١	٣٠,٤٣٤	٣١,٣٤٩	٣٣,٧٠١
مدرس مساعد	ذكور	٩,٩٦٨	١١,٢١٢	١١,٠٨٤	١٠,٧٩٤	١٠,٣٩٦	
	اناث	١١,٧٤٣	١٣,٢٦٧	١٣,٧٠٠	١٣,٩٩٣	١٤,٠٩٣	
	الجملة	٢١,٧١١	٢٤,٤٧٩	٢٤,٧٨٤	٢٤,٧٨٧	٢٤,٤٨٩	٢٣,٤٣١
معيد	ذكور	٦,٧٥٦	٥,٩٥٧	٦,٤٢١	٦,٢٧٣	٦,٥٢٠	
	اناث	١٠,٨٧٤	١٠,٦٧٤	١١,١١٨	١١,٠٢١	١١,٤٢٥	
	الجملة	١٧,٦٣٠	١٦,٦٣١	١٧,٥٣٩	١٧,٢٩٤	١٧,٩٤٥	١٩,٨٨٦
الإجمالي	ذكور	٤٨,١٤٣	٥١,٩٧٨	٥٠,٤١٠	٥٠,٣٩٢	٥٣,٣٩٥	
	اناث	٤٦,٠٨٢	٤٩,١٨٨	٥١,١٣٠	٥٢,٣٠٣	٥٣,٥٣٧	
	الجملة	٩٤,٢٢٥	١٠١,١٦٦	١٠١,٥٤٠	١٠٢,٦٩٥	١٠٦,٩٣٢	١١٢,٤٢٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - التعليم - سنوات مختلفة .

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي مصر في أرقام - التعليم ٢٠٢٤.

جدول رقم (٣)
تطور عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بالجامعات الخاصة
موزعين حسب الجنس
٢٠١٨/٢٠١٧-٢٠٢٣/٢٠٢٢

الدرجة العلمية	الجنس	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢
أستاذ	ذكور	٧٣٩	٦٦٥	٦٩٧	٧٦٤	٨٩٧	
	اناث	٣٦٠	٣٨٨	٥٢٣	٤٨٨	٦١٠	
	الجملة	١,٠٩٩	١,٠٥٣	١,٢٢٠	١,٢٥٢	١,٥٠٧	٥٨٦
أستاذ مساعد	ذكور	٣٩٦	٤٣٣	٥٦٨	٥١٣	٦٠٣	
	اناث	٣٥٠	٣٦٨	٤٦٢	٤٦٤	٦٢٢	
	الجملة	٧٤٦	٨٠١	١,٠٣٠	٩٧٧	١,٢٢٥	٨٥٠
مدرس	ذكور	١,٠٢٥	١,١٢٩	١,٢٦١	١,٢٥٩	١,٥٨٣	
	اناث	١,١١٢	١,٢٨٥	١,٤٣١	١,٥١٢	١,٨٩٧	
	الجملة	٢,١٣٧	٢,٤١٤	٢,٦٩٢	٢,٧٧١	٣,٤٨٠	٢,٨٨٠
مدرس مساعد	ذكور	٨٣٠	٩٤٥	٩٨٨	٩٥٦	١,١٣٣	
	اناث	١,٤١٨	١,٥٩٨	١,٦٦٩	١,٦٩٧	١,٩٤٩	
	الجملة	٢,٢٤٨	٢,٥٤٣	٢,٦٥٧	٢,٦٥٣	٣,٠٨٢	٣,٠٢١
معيد	ذكور	١,٢٧٢	١,٣٥٢	١,٣٨٨	١,٥٣٧	١,٦٩٣	
	اناث	٢,٣٢٩	٢,٥٨٠	٢,٨٢٤	٣,٢٠٦	٣,٥١٣	
	الجملة	٣,٦٠١	٣,٩٣٢	٤,٢١٢	٤,٧٤٣	٥,٢٠٦	٤,٩٧٠
الإجمالي	ذكور	٤,٢٦٢	٤,٥٢٤	٤,٩٠٢	٤,٩٣٦	٥,٩٠٩	
	اناث	٥,٥٦٩	٦,٢١٩	٦,٩٠٩	٧,٣٢٨	٨,٥٩١	
	الجملة	٩,٨٣١	١٠,٧٤٣	١١,٨١١	١٢,٢٦٤	١٤,٥٠٠	١٢,٣٠٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - التعليم - سنوات مختلفة .

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي مصر في أرقام - التعليم ٢٠٢٤.

جدول رقم (٤)
تطور إجمالي الإنفاق الحكومي علي التعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي كنسبة إلي إجمالي المصرروفات والناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٢٠٢٥/٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	إجمالي المصروفات	الإنفاق علي التعليم	اهمية الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي المصروفات *	الناتج المحلي الإجمالي	اهمية الإنفاق الحكومي علي التعليم إلي الناتج المحلي الإجمالي *
٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٤١,٥٥١	٣٠,٦٨٩	%١٢,٧	٨٤٦,٨٠٠	%٣,٦
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٣٤٠,٩١٢	٣٤,٧٨٩	%١٠,٢	١,٠٠٨,٠٠٠	%٣,٥
٢٠١٠-٢٠٠٩	٣٢٣,٩١٧	٤١,٣٨٦	%١٢,٨	١,٢٠٦,٧٠٠	%٣,٤
٢٠١١-٢٠١٠	٤٠٣,١٦٨	٤٧,٠٥٤	%١١,٧	١,٣٧٨,٠٠٠	%٣,٤
٢٠١٢-٢٠١١	٤٩٠,٥٩٠	٥١,٧٧٢	%١٠,٦	١,٥٧٠,٠٠٠	%٣,٣
٢٠١٣-٢٠١٢	٥٣٣,٧٠٠	٦٤,٠٣٤	%١٢,٠	١,٣٧١,٨٠٠	%٤,٧
٢٠١٤-٢٠١٣	٦٩٢,٤٢١	٨١,٢٥١	%١١,٧	٢,٠٥٠,٠٠٠	%٤,٠
٢٠١٥-٢٠١٤	٧٨٩,٤٣١	٩٤,٣٥٥	%١٢,٠	٢,٤٠٣,٣٥٠	%٣,٩
٢٠١٦-٢٠١٥	٨٦٤,٥٦٤	٩٩,٢٦٢	%١١,٥	٢,٨٣٣,٤٠٠	%٣,٥
٢٠١٧-٢٠١٦	٩٣٦,٠٩٤	١٠٣,٩٦٢	%١١,١	٣,٢٤٦,٥٣٤	%٣,٢
٢٠١٨-٢٠١٧	١,٢٠٦,٠٣٠	١٠٦,٥٧٥	%٨,٨	٤,١٠٦,٩٨٥	%٢,٦
٢٠١٩-٢٠١٨	١,٤٢٤,٠٢٠	١٢٢,٩٤٥	%٨,٦	٥,٢٥٠,٩٧٨	%٢,٣
٢٠٢٠-٢٠١٩	١,٥٧٤,٥٥٩	١٤٥,١٨٥	%٩,٢	٦,١٦٢,٦٢٢	%٢,٤
٢٠٢١-٢٠٢٠	١,٧١٣,١٧٨	١٥٨,٢٩٨	%٩,٢	٦,٨٤٤,٠٠٠	%٢,٣
٢٠٢٢-٢٠٢١	١,٨٣٧,٧٢٣	١٧٢,٦٤٦	%٩,٤	٧,١٠٥,٠٠٠	%٢,٤
٢٠٢٣-٢٠٢٢	٢,٠٧٠,٨٧٢	١٩٢,٦٧٧	%٩,٣	٩,٠٩٢,٠٨٠	%٢,١
٢٠٢٤-٢٠٢٣	٢,٩٩٠,٩٢٥	٢٢٩,٨٩١	%٧,٧	١١,٨٤١,١٠٠	%١,٩
٢٠٢٥-٢٠٢٤	٣,٨٧٠,١٦٨	٢٩٤,٦٤٣	%٧,٦	١٧,١٠٠,٠٠٠	%١,٧

المصدر : موقع وزارة المالية علي شبكة الانترنت - الموازنة العامة للدولة - سنوات مختلفة .

* بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث .

جدول رقم (٥)
مصروفات التعليم العالي والجامعات ومخصصات الأجور
مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وإجمالي مصروفات الموازنة
٢٠٢٣/٢٠٢٢- ٢٠٢٥/٢٠٢٤
القيمة مليون جنيه

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤
الناتج المحلي الإجمالي	٩,٠٩٢,٠٨٠	١١,٨٤١,١٠٠	١٧,١٠٠,٠٠٠
إجمالي المصروفات	٢,٠٧٠,٨٧٢	٢,٩٩٠,٩٢٥	٣,٨٧٠,١٦٨
المصروفات للتعليم العالي	٦١,٧٩٩	٧٠,٢٨٧	٨١,٠٥٦
الأجور	٢٤,٨٤٣	٣٤,٢٦٩	٤٢,٧٤٥
نسبة الانفاق علي التعليم العالي الي الناتج المحلي	%٠,٧	%٠,٦	%٠,٥
نسبة الانفاق علي التعليم العالي الي إجمالي المصروفات	%٣,٠	%٢,٤	%٢,١
نسبة الأجور الي إجمالي مصروفات التعليم العالي	%٤٠,٢	%٤٨,٨	%٥٢,٧

المصدر: وزارة المالية - مجلدات الموازنة العامة - المجلد الثالث - موازنة الهيئات الخدمية سنوات مختلفة.

جدول رقم (٦)
المخصص للأجور بالجامعات الحكومية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

البيان	القيمة بالجنيه	البيان	القيمة بالجنيه	البيان	القيمة بالجنيه
المرحلة الأولي من التعليم العالي	**٤٢,٧٤٥,١٠٠,٠٠٠**	التعليم بقناة السويس	١,١٤١,٣١٥,٠٠٠	تعليم جامعة العريش	٢٢٣,٣٧١,٠٠٠
جامعة الأزهر	٤,٩٠١,٣٨٦,٠٠٠	التعليم بجامعة المنوفية	١,٦٥٢,٢١٨,٠٠٠	جامعة الوادي الجديد	١٩٢,١١٤,٠٠٠
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية	١٥٠,٣٤٥,٠٠٠	التعليم بجامعة المنيا	١,٢٧٣,٦٠٥,٠٠٠	جامعة مطروح	٦٥,٦١٥,٠٠٠
ديوان عام وزارة التعليم العالي	٦٩٠,٥٤٨,٠٠٠	تعليم جامعة سوهاج	٧٩٩,٧٠٩,٠٠٠	تعليم جامعة الأقصر	٨٦,٣١٩,٠٠٠
المجلس الأعلى للجامعات	٩٦,٥٥٦,٠٠٠	التعليم بقنا	٦٨٣,١٣٢,٠٠٠	جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية	٥,٠٠٠,٠٠٠
التعليم بالقاهرة	٥,٣٦٥,٩٩٧,٠٠٠	تعليم جامعة الفيوم	٩٠٤,٢٦٤,٠٠٠	جامعة الدلتا التكنولوجية	٤,٠٠٠,٠٠٠
تعليم الخرطوم	٢٠,٩٣٧,٠٠٠	تعليم جامعة بني سويف	٩٠٨,٦١٢,٠٠٠	جامعة بني سويف التكنولوجية	٥,٠٠٠,٠٠٠
تعليم الإسكندرية	٣,٥٩٩,٦١٠,٠٠٠	تعليم جامعة كفر الشيخ	٥٨٢,٨٥٧,٠٠٠	جامعة ٦ أكتوبر التكنولوجية	٣,٠٠٠,٠٠٠
التعليم بجامعة عين شمس	٤,٦٤٥,٩٥٨,٠٠٠	تعليم جامعة بورسعيد	٥٤٩,٠٠٠,٠٠٠	جامعة برج العرب التكنولوجية	٥,٠٠٠,٠٠٠
التعليم بأسيوط	٢,٣٥٠,١٥١,٠٠٠	تعليم دمنهور	٥٠٩,١٨٧,٠٠٠	جامعة مدينة شرق بورسعيد التكنولوجية	٢,٠٠٠,٠٠٠
التعليم بطنطا	١,٧٢٧,٢٣٣,٠٠٠	تعليم اسوان بجامعة أسوان	٤٥٨,٤٥٦,٠٠٠	جامعة طيبة التكنولوجية	١,٠٠٠,٠٠٠
التعليم بالمنصورة	٢,٢٢٣,٥٤٣,٠٠٠	جامعة دمياط	٣٨١,٥٢٦,٠٠٠	جامعة أسيوط التكنولوجية	٥,٠٠٠,٠٠٠
التعليم بالزقازيق	٢,٠٠١,٩٠٥,٠٠٠	تعليم السويس	٣٠٤,٤٢٤,٠٠٠	جامعة سمنود التكنولوجية	٥,٠٠٠,٠٠٠
تعليم جامعة بنها	١,٥٦٧,٨٢٥,٠٠٠	تعليم جامعة السادات	٤٢٨,٧٤٧,٠٠٠		
التعليم بجامعة حلوان	١,٩٦٧,٩٢٧,٠٠٠	تعليم الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا	٢٥٥,٧٠٨,٠٠٠		

المصدر: وزارة المالية - مجلدات الموازنة العامة - المجلد الثالث - موازنة الهيئات الخدمية للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ - صفحة ٤٨٨-٥٣٤.

جدول رقم (٧)
توزيع أجور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والأزهر
موزعة حسب البنود
٢٠٢٥/٢٠٢٤-٢٠٢١/٢٠٢٠

البنود	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤
إجمالي المصروفات	٤٧,٨٦٣,٠٢٥,٠٠٠	٥٢,٦٨١,٩٧٦,٠٠٠	٦١,٢٦٩,١٥٨,٠٠٠	٧١,٩٢٤,٩٣٢,٠٠٠	٩٣,١٨٦,٢٧٩,٠٠٠
الأجور وتعويضات العاملين	٢٠,٧٠٨,١١٥,٠٠٠	٢١,٨٤٣,٥٢٥,٠٠٠	٢٤,٨٤٣,٤٧٨,٠٠٠	٣١,٣١٨,٤٧٣,٠٠٠	٣٨,٦٧١,٧٨٧,٠٠٠
أهمية الأجور للمصروفات	%٤٣,٣	%٤١,٥	%٤٠,٥	%٤٣,٥	%٤١,٥
بند ١ - الوظائف الدائمة	٤,٣٧٤,٧٢٩,٠٠٠	٤,٣٢٥,٩٤٠,٠٠٠	٤,٩٠٥,٤٩١,٠٠٠	٥,٤٩٣,٩١٨,٠٠٠	٦,٠٢٨,٤١٩,٠٠٠
بند٢- الوظائف المؤقته	٢,٦٥٥,٤٥٧,٠٠٠	٢,٧٦٩,١١٩,٠٠٠	٢,٩٨٦,٤٥٧,٠٠٠	٤,٠٩٥,٦٧٢,٠٠٠	٦,٠٤٦,٤١١,٠٠٠
بند ٣- المكافآت	٨,٧٦٥,١٤٧,٠٠٠	٩,٢٩٨,٠٥٨,٠٠٠	١٠,٩٤٠,٩٣٦,٠٠٠	١٣,٦١١,٦٨٢,٠٠٠	١٥,٩٨٦,٠٥٧,٠٠٠
بند ٤ - بدلات نوعية	٢,٠٧٧,٦٧٦,٠٠٠	٢,٢٠٤,٧٣٩,٠٠٠	٢,٢٦٩,٠٨٥,٠٠٠	٢,٤٥٩,٤٣٥,٠٠٠	٢,٥٦٢,٢٦٥,٠٠٠
بند ٥ - مزايا نقدية	٢٢١,٨١٧,٠٠٠	٢١٢,٩٦٥,٠٠٠	٢٥١,٩٩١,٠٠٠	١,٥٥٧,٢٨٧,٠٠٠	٢,٦٨٤,٨٤٦,٠٠٠
بند ٦ - المزايا العينية	٦٢٧,٧٤٠,٠٠٠	٧٠٦,٦٨٥,٠٠٠	٨٣٣,٣٠٨,٠٠٠	١,٠٤٦,٠٦٣,٠٠٠	١,١٧٢,٧٤١,٠٠٠
الجملة	١٨,٧٢٢,٥٦٦,٠٠٠	١٩,٥١٧,٥٠٦,٠٠٠	٢٢,١٨٧,٢٦٨,٠٠٠	٢٨,٢٦٤,٠٥٧,٠٠٠	٣٤,٤٨٠,٧٣٩,٠٠٠
المزايا التأمينية					
بند ١- حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعي الحكومي	١,٦١٣,٠٤٩,٠٠٠	١,٨١٢,١١٧,٠٠٠	٢,٠٥٠,٩٩٠,٠٠٠	٢,٣٤٠,٨٣٦,٠٠٠	٣,١٢٢,١٣٦,٠٠٠
بند ٢- مزايا تأمينية أخري	٣٧٢,٥٠٠,٠٠٠	٥١٣,٩٠٢,٠٠٠	٦٠٥,٢٢٠,٠٠٠	٧١٣,٥٨٠,٠٠٠	١,٠٣٣,٩١٢,٠٠٠
الجملة	١,٩٨٥,٥٤٩,٠٠٠	٢,٣٢٦,٠١٩,٠٠٠	٢,٦٥٦,٢١٠,٠٠٠	٣,٠٥٤,٤١٦,٠٠٠	٤,١٥٦,٠٤٨,٠٠٠
الأجور الإجمالية والاحتياطيات	-	-	-	-	٣٥,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: وزارة المالية - الموازنة العامة للدولة - المجلد الثالث - موازنة الهيئات الخدمية - سنوات مختلفة

جدول رقم (٨)
تطور قيمة بعض بنود الأجور الخاصة باعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية
٢٠٢٥/٢٠٢٤-٢٠١٦/٢٠١٥
القيمة مليون جنيه

البنود	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤
مكافآت الأساتذة المتفرغين	٢,٢٤٩,٠	٢,٦٠٨,٠	٢,٨٠٣,٠	٢,٧١٠,٠	٣,٠٠٨,٠	٣,٤٧٩,٤	٤,٣٩٥,٢	٦,١٦٩,٥	٥,٦٨٠,٢	٧,٩٣١,١
مكافآت الأساتذة غير المتفرغين	-	١,٠	١,٠	١,٠	٢٩,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٦	٣,٣	٤,٣
حافز تميز (ماجستير ودكتوراة)	٥٣,٠	٦١,٠	٦٩,٠	٩٠,٠	١٠٣,٠	١١٤,٢	١٢٥,٠	١٤٦,٠	١٦٠,٥	١٨٢,٥
مكافآت البحوث الاكاديمية والتطبيقية	٥٨٢,٠	٥٦٤,٠	٥٢٧,٠	٥٨٥,٠	٥٧٧,٠	٥٦٥,٢	٦٠٧,٠	٦٣٣,١	٦٥٠,٨	٦٦١,٧
مكافآت الإشراف علي الرسائل العلمية	٥٩٨,٠	٥٨٠,٠	٥٤١,٠	٦٠٤,٠	٥٨٤,٠	٥٩٦,٤	٦٠٤,٩	٦٢٠,٦	٦٩١,٩	٨٠٢,١
مكافآت ساعات البحث الزائدة عن النصاب	٣٩,٠	٣٢,٠	٣٠,٠	٤٠,٠	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٠,٩	٣٠,١	٥٠,٠	٧٢,٨
بدل عمادة ووكالة ورئاسة قسم	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٥	١,٨	٣,٢	٢,٥	٣,٣
بدل ماجستير ودكتوراة	١,٠	٢,٠	-	-	-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٥
بدل بحث	-	-	١,٠	-	-	٠,٣	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣
بدل جامعة	٢,٦٨٧,٠	٢,٦٢٨,٠	٢,٧١٧,٠	٢,٧٣٦,٠	٢,٧٨٧,٠	٢,٩١٧,٦	٣,٠٠٣,٦	٢,٠٥٠,٨	٣,١٢٨,١	٣,١١٤,٠

المصدر : وزارة المالية - الموازنة العامة للدولة - البيان التحليلي - سنوات مختلفة .

جدول رقم (٩)
أجور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية
محسوبة بالجنيه والدولار
٢٠٢٤

العملة	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد
جنيه مصري	١٢,٥٠٠	١٠,٦٠٠	٨,٥٥٠	٧,٨٠٠	٧,٢٥٠
دولار أمريكي	٢٥٧	٢١٨	١٧٦	١٦٠	١٤٩
الأجر السنوي بالدولار	٣,٠٨٠	٢,٦١٢	٢,١٠٧	١,٩٢٢	١,٧٨٦

المصدر : جدول أعد بمعرفة الباحث بالاعتماد علي مصادر إعلامية وصحف مختلفة .

جدول رقم (١٠)
مقارنة أجور أعضاء هيئة التدريس الشهرية في مصر
وبعض دول الخليج بالدولار الأمريكي
٢٠٢٤

الدولة	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد
مصر	٢٥٦,٧	٢١٧,٧	١٧٥,٦	١٦٠,٢	١٤٨,٩
السعودية	٦,٠٨٠	٥,٤٢٠	٤,٤٣٢	٣,٣٧٥	٢,٥٥١
الإمارات العربية المتحدة	٧,٦٢٩	٦,٨١٢	٥,٩٩٥		
قطر	٥,٤٩٥	٤,٣٩٦	٣,٢٩٧	٢,٧٤٧	٢,١٩٨

المصدر : جدول أعد بمعرفة الباحث بالاعتماد علي مصادر إعلامية وصحف مختلفة .

جدول رقم (١١)
مقارنة الأجور الشهرية لأساتذة الجامعات
في عدد من الدول العربية
بالدولار الأمريكي
٢٠٢٤

الدول	القيمة بالدولار
الإمارات	٧,٦٢٩
السعودية	٦,٠٨٠
قطر	٥,٤٩٥
تونس	١,٧٦٧
الأدرن	١,٦٨٨
المغرب	٤٩١
ليبيا	٤٦٠
السودان	٤١٧
الجزائر	٣٥٦
مصر	٢٥٧
اليمن	٢٥٠
العراق	١٨٩
لبنان	١٥٠
سوريا	٤٧

المصدر : جدول أعد بمعرفة الباحث بالاعتماد علي مصادر إعلامية وصحف مختلفة .

جدول رقم (١٢)
تطور أجور القضاء والنيابة العامة
٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٤/٢٠٢٣

السنوات	مخصص الأجور في الموازنة	الزيادة السنوية في الأجور
٢٠١٩/٢٠١٨	١٠,١٥٣,٠٥٠,٠٠٠	
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٤٦,٩٥٠,٠٠٠
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٢,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٥,٨٧٦,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٨,٥٧٤,٩١٩,٠٠٠	٢,٦٩٨,٩١٩,٠٠٠

المصدر : وزارة المالية - مجلدات الموازنة التفصيلية - سنوات مختلفة .

جدول رقم (١٣)
نموذج لأجور بعض الوظائف القضائية
٢٠٢٤

الوظيفة	المرتب الأساسي	جملة الأجور المتغيرة	بدلات	بدل انتقال	الأجر الشامل
رئيس محكمة استئناف	٦,٠٦٨,٦١	٢٢,٠٦٨,٧٠	٧,٠١٨,١٤	٩٠,٠٠	٣٥,٢٤٥,٤٥
رئيس محكمة ابتدائية أ	٤,٢٥٢,٨٦	١٥,٦٩٤,٠٠	٤,٤٤٥,٤٧	٩٠,٠٠	٢٤,٤٨٢,٣٣
رئيس محكمة ابتدائية ب	٢,٨٥٤,٦٨	١٣,٧٧٠,١٦	٢,٨٧٧,٦٦	٥٤,٠٠	١٩,٥٥٦,٥٠
قاضي	٢,٨٤٣,٠٤	١٢,٢٨٦,٨٣	٢,٨٧٧,٥٦	٥٤,٠٠	١٨,٠٦١,٤٣